

الحكم الثاني والعشرون

في تحجير المكان في المسجد

اعتاد بعض الناس حجز مكان في بعض المساجد، خلف الإمام، إمّا بفرش سجادة معينة، أو وضع عصا، ونحو ذلك، وصاحب المكان إمّا في منزله أو عمله، وهذه الظاهرة تكثر في المسجد الحرام، ولا سيما في رمضان، حيث اعتاد أناس فرش سجاجة في المسجد الحرام، ولا سيما عند الأعمدة يلزمون الصلاة فيها، ولا يكتفون بأماكن أنفسهم، بل يحجزون لأولادهم وأقربائهم وأصدقائهم، ويبذلون دريهمات لفئة من الناس يقومون بفرشها قبل مجيئهم، وطرّد الناس عنها.

وهذا العمل مخالف لنصوص الشريعة وما عليه سلف هذه الأمة من

وجوه:

الأول: أنّ المصلي مأمور بالتقدّم إلى المسجد والقرب من الإمام بنفسه، لا بعصاه ولا بسجّادته، وغالب من يصنع ذلك حريص على الصف الأول، لكن هذا الحرص أدى إلى مخالفة السنة.

الثاني: أنّ فيه مخالفة لأمر الرسول ﷺ بإتمام الصف الأول - كما تقدّم - وإتمامه مطلوب حتى قبل الإقامة، بدليل قوله ﷺ: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا»^(١).

ومن ظنّ أنه يدرك فضل الصف الأول وفضيلة التقدم بتقديم عصاه، وأنه يحصل على ذلك ولو جاء متأخراً، فقد أخطأ في التصوّر، وأساء التصرف، فإنّ الفضل لا يحصل بتقدّم السجّادة، ولا العصا، بل بالإنسان

(١) تقدم تخريجه.

نفسه، ولا يبعد أن هذا الشخص يفوته من الأجر ويحصل له من الإثم بقدر تأخره؛ لأنه منع غيره، وخالف أمر الشرع، وكيف يكون مأجورًا بفعل ما نهى عنه الشرع؟ ولا يبعد أن تكون صلاة المتحجر ناقصة؛ لأن المعاصي إذا لم تبطل الأعمال فإنها تنقصها.

الثالث: أن الناس في بيوت الله سواء، لا أحقية إلا للمتقدم، والسبق إلى المساجد يكون بالبدن لا بالعصا، فمن وضع عصاه أو نحوها وتأخر، فقد غصب طائفة من المسجد، ومنع السابقين إلى المسجد أن يصلوا فيها، وأن يتموا الصف الأول فالأول، ولا ريب أن السابق يستحق هذا المكان بسبقه، ولكن هذا المتحجر ظلمه حقه، فهو عاصٍ بذلك.

ومن تقدم ووجد الصف الأول قد تحجره أحد فصلى في الصفوف المتأخرة كان أفضل وأعظم أجرًا؛ لأنه ما تقدم بنفسه إلا وهو يريد فضيلة السبق وأجر الصف الأول، فمنع ذلك بغير حق، فحصل على الفضل بنيته وقصده، وفات المتحجر الأجر بسبب فعله.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (ليس لأحد أن يتحجر من المسجد شيئًا، لا سجادة يفرشها قبل حضوره، ولا بساطًا، ولا غير ذلك، وليس لغيره أن يصلي عليها بغير إذنه، لكن يرفعها ويصلي مكانها في أصح قولي العلماء، والله أعلم).

وقال أيضًا: (ليس لأحد أن يقدم ما يفرش له في المسجد ويتأخر هو، وما فرش له لم يكن له حرمة، بل يزال ويصلى مكانه على الصحيح^(١)).

الرابع: أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى أن يؤطن الرجل المكان في المسجد كما يؤطن البعير^(٢)، قال ابن الأثير: (معناه: أن يألف الرجل مكانًا

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢٣/٢٢) و(٤١٠/٢٣)، وانظر: «الفتاوى السعدية» (ص ١٨٤).

(٢) الحديث أخرجه أبو داود (٨٦٢)، والنسائي (٢/٢١٤)، وابن ماجه (١٤٢٩)، =

معلوماً من المسجد مخصوصاً به، يصلي فيه، كالبعير لا يأوي من عَطَنِ إِلَّا إِلَى مَبْرَكٍ دَمِثٍ قَدْ أَوْطَنَهُ وَاتَّخَذَهُ مَنَاجَاً^(١).

قال البهوتي: (ويكره اتخاذ غير الإمام مكاناً بالمسجد لا يصلي فرضه إلا فيه؛ لنهيهِ ﷺ عن إبطان المكان كإبطان البعير، ولا بأس باتخاذ مكانٍ لا يصلي إلا فيه في النَّقْل؛ للجمع بين الأخبار)^(٢).

إنَّ ملازمة الإنسان لمكانٍ خاص في المسجد قد يُفقدُه لَذَّةُ العبادة؛ لكثرة إلفه له وحِرْصه عليه، كما أنه قد يؤدي إلى الشُّهرة والرِّياء والسُّمعة، وفيه الحرمان من تكثير مواضع العبادة التي تشهد له يوم القيامة على ما قاله بعض العلماء^(٣).

وبعض الملازمين لمكانٍ خاصٍّ يَحْقِدُ على غيره إذا رآه في مكانه، وربما دعاه ذلك إلى إزاحة من سبقه إليه، أو التَّضَجُّر منه، ورحم الله إمام

= وأحمد (٢٩٢/٢٤)، والحاكم (٢٢٩/١) من طريق جعفر بن عبد الله الأنصاري، عن تميم بن محمود، عن عبد الرحمن بن شبل، به. وقال الحاكم: (صحيح الإسناد)، وسكت عنه الذهبي، وقال في «الميزان» (٣٦٠/١) في ترجمة (تميم بن محمود): «قال البخاري: في حديثه نظر، روى عنه عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي». والحق أنه مجهول، فإنه ما روى عنه إلا جعفر الأنصاري، كما ذكر البخاري في «تاريخه الكبير» (١٥٤/٢) وهو راوي الحديث السابق عنه، وقد ذكره العقيلي في «الضعفاء» (١٧٠/١)، وذكر حديثه هذا. ثم قال: (ولا يتابع عليه). اهـ. وذكره الدولابي وابن الجارود في الضعفاء، على ما ذكره الحافظ ابن حجر، وأما قول الذهبي: «روى عنه عثمان...» فهو وهم منه رَحِمَهُ اللهُ فإن الطرائفي هذا مات سنة اثنتين أو ثلاث ومائتين كما ذكر الحافظ في «تهذيبه» (١٢٣/٧)، فكيف يروي عن تميم وهو من التابعين؟ وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة من التابعين. ومع هذا كله فقد تابعه غيره عند أحمد في «المسند» (١٦٩/٣٩) فالحديث يكون حسناً، كما قال الألباني رَحِمَهُ اللهُ، فانظر: «الصحيحة» (١٥٦/٣)، وانظر: «صحيح ابن خزيمة» (٢٠٨/٢).

(١) «النهاية في غريب الحديث» (٢٠٤/٥). (٢) «كشاف القناع» (٤٩٤/١).

(٣) «شرح فتح القدير» (٤٢٢/١)، و«الدين الخالص» للسُّبُكِي (٢٠٣/٣). وانظر (ص ١٨٣) من هذا الكتاب.

السنة أبا عبد الله أحمد بن حنبل الذي قال عنه المروزي: (كان أبو عبد الله يقوم خلف الإمام، فجاء يوماً وقد تجافى الناس أن يصلّي أحد في ذلك الموضع، فاعتزل وقام في طرف الصف، وقال: نُهي أن يتخذ الرجل مصلاه مثل مريض البعير)^(١).

الخامس: أن تقديم المفارش أو العصي يجعل صاحبها يتأخر عن الحضور اتكالا على ذلك، وهذا مُشاهدٌ، فإذا حضر تخطى رقاب الناس وأذاهم، فجمع بين التخطي والتأخر.

السادس: أن في التحجير ترفعا على الآخرين، وإحساسا بالفارق الذي قد يُفضي بصاحبه إلى الغرور والكبر، دون أن يشعر به صاحبه، وإنك لترى شيئا من ذلك باديا على وجوه كثير من المتحجرين في المسجد الحرام، وكيف يتخطون رقاب الناس إلى أماكنهم بلا مبالاة، ويمرون بينهم وبين سترتهم وهم يتنفلون، وهذا من الشهرة والرياء.

السابع: أن هذا التحجير يحدث النزاع ويسبب العداوة والشحناء في أفضل البقاع، وهي المساجد التي لم تُبن إلا لذكر الله تعالى وعبادته، وكم رأينا وسمعنا نزاعا يقع في بيت الله الحرام حول هذه الأماكن المحجوزة، ولا سيما مع من يقومون بدؤد الناس عنها!

الثامن: أن هؤلاء المتحجرين - ولا سيما في المسجد الحرام - إذا كان في الصف الذي أمامهم فرجة محاذية لأحدهم لم يتقدم لسدّها خوفاً على مكانه، بل منهم من لا يرص الصف، بل يطلب من غيره أن يقترب؛ لئلا يزول عن مكانه. وهذا مخالف لنصوص الشريعة القاضية بسدّ الفرج والتراص في الصفوف.

(١) «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/٨٢)، وانظر في هذا الموضوع: «مجموع الفتاوى» (٢٢/١٨٩، ١٩٣، ١٩٥)؛ و«الفتاوى السعدية»، للشيخ عبد الرحمن السعدي (ص ١٨٢) وما بعدها.

أما من كان في المسجد ووضع عصاه أو سَجَّادَتَه في مقدَّم الصَّفِّ وصلى أو قرأ في مكان آخر؛ ليستند إلى عمود، أو ليراجع حفظَه، ونحو هذا، فلا حَرَجَ عليه، بشرط ألا يتخطَّى رقابَ الناس، ولا يؤذيهـم إذا جاء إلى مكانه، وإن كان الأولى عدمُ مثْل ذلك متى وَجَدَ عنه مندوحة^(١).

ومن تقدَّم إلى المسجد وفي نيَّته انتظارُ الصلاة، ثم عرض له عارض من وضوء ونحوه فقام، فلا حَرَجَ عليه في وضع عصا ونحوه حتى يرجع، وإذا رجع فهو أحقُّ بمكانه؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم قال: «إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه، فهو أحق به»^(٢).

قال النووي: (قال أصحابنا: هذا في حق من جلس في موضع من المسجد أو غيره لصلاة مثلاً، ثم فارقه ليعود إليه، كإرادة الوضوء، أو لشغل يسير ثم يعود، لا يبطل اختصاصه به، وله أن يقيم من خالفه وقعد فيه، وعلى القاعد أن يطيعه، واختلف: هل يجب عليه؟ على وجهين: أصحُّهما الوجوب)، قال: (ولا فرق بين أن يقوم منه ويترك له فيه سَجَّادَةً ونحوها أم لا. والله أعلم)^(٣).

ومن سبق إلى مكان في المسجد، فهو أحقُّ به، فلا يجوزُ إقامته من موضعه الذي سبق له، سواء أكان شريعاً أم وضيعاً، صغيراً أم كبيراً، إلَّا إذا حصل منه أذى، كآكل الثوم وشارب الدخان، فإنه يُخرَج من المسجد، كما تقدَّم أول الكتاب.

وقد ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم: أنه نهى أن يُقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه آخر، ولكن تفسَّحوا وتوسعوا^(٤).

(١) انظر: «الفتاوى السعدية» (ص ١٨٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٧٩)، وأبو داود (٤٨٥٣).

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٤/٤١٢).

(٤) أخرجه البخاري (٥٩١٤)، ومسلم (٢١٧٧).

وهذا الحديث خاصٌّ بالمجالس المباحة وفي مقدّماتها المساجد، قال ابن أبي جمرة: (والناس في المباح كلّهم سواء، فمن سبق إلى شيءٍ استحقّه، ومن استحقَّ شيئاً فأخذَهُ منه بغير حق، فهو غصب، والغصب حرام) (١).

وينبغي للجالسين في المسجد وغيره أن يتوسّعوا وينضمّ بعضهم إلى بعضٍ حتى يفضّل من الجمع فجوةٌ تَسعُ الداخل، ولا سيما في مثل المسجد الحرام والجوامع الكبيرة، حيث يمكن حصول فجواتٍ بانضمام بعض الجالسين إلى بعض، شريطة ألا يحصل مضايقةٌ وعدم ارتياح في العبادة من صلاة أو غيرها؛ لأنّ هؤلاء المتقدّمين أولى من هذا المتأخّر.

واعلم أنّ ما ذكرنا في الوجه الرابع من النهي عن اتخاذ مكان في المسجد لا يصلّي الرجل إلا فيه لا يشمل المنزل؛ بدليل حديث عُتبان بن مالك الأنصاري رضي الله عنه، وفيه: أنه قال للرسول صلّى الله عليه وآله: فوددْتُ أنك تأتي فتصلّي من بيتي مكاناً، اتّخذهُ مصلي. فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «سأفعل»... الحديث (٢).

قال الحافظ في فوائد الحديث: (وفيه أنّ النهي عن استيطان الرجل مكاناً إنما هو في المسجد العام) (٣).

فإن قيل: ما الجواب عمّا ورد في حديث يزيد بن أبي عبيد، قال: كنت آتي مع سلّمة بن الأكوع، فيصلّي عند الأسطوانة (٤) التي عند المصحف، فقلت: يا أبا مسلم، أراك تتحرى عند هذه الأسطوانة، قال:

(١) انظر: «بهجة النفوس» لابن أبي جمرة (٤/١٩٤).

(٢) تقدم تخريجه أول الكتاب.

(٣) «فتح الباري» (٦٢٣).

(٤) الأسطوانة - بضم الهمزة - هي السارية من سواري المسجد.

فإني رأيت رسول الله ﷺ يتحرّى الصلاة عندها^(١)؟

فالجواب من ثلاثة أوجه:

الأول: أنّ هذا محمولٌ على النفل، وليس في الفرض، فيكون هذا الحديث مخصّصاً لعموم النّهي، جمعاً بين الأدلة - كما تقدم في النقل عن «كشاف القناع» - ولهذا كان سلمة رضي الله عنه يصلي عندها النفل، كما في رواية مسلم: (أنه - أي سلمة - كان يتحرّى موضع المصحف يسبح فيه)، قال النووي: (المراد بالتسبيح: صلاة النافلة)^(٢).

الثاني: أنّ الصلاة عند الأستوانة معناها: أنّه اتخذها سترةً، ولهذا بوّب البخاري على هذا الحديث، وقال: (باب الصلاة إلى الأستوانة)^(٣).

الثالث: أنّه لم يحجز المكان الذي عندها، وإنما إذا رآه خالياً صلى عندها، وأما فعل سلمة، فلعله أراد الاقتداء بالرسول ﷺ؛ لأنه يرى أن هذا من الأماكن الفاضلة؛ لكون الرسول ﷺ صلى فيه^(٤)، والله أعلم.



(١) أخرجه البخاري (٥٠٢)، ومسلم (٥٠٩).

(٢) انظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (٤/٤٧٢)، و«القول المبين في أخطاء المصلين» (ص ٧٨).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١/٥٧٧).

(٤) انظر: «شرح النووي» (٤/٤٧٢)، وفي «اقتضاء الصراط المستقيم» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/٧٥٥، ٧٥٦)، كلام مائع حول هذا الحديث.

الحكم الثالث والعشرون

في هجر المسجد الذي يليه

تقدّم أول الكتاب أنّ من حكم مشروعية صلاة الجماعة حصول الألفة بين الجيران وأهل المحلّة الواحدة، فيتعرّف بعضهم على أحوال بعض، فيقومون بإغاثة الملهوف، وعيادة المريض، وتفقد أحوال العاجز، كما يظهر في صلاة الجماعة الاجتماع والبعد عن التفرّق والاختلاف، ثم التعاون على الطاعة، وهذا وغيره إنّما يتم إذا صلى أهل المحلّة الواحدة في مسجد واحد. ومن هنا رغب الإسلام المسلم في أن يؤدي صلاة الجماعة في المسجد الذي يليه، ولا يتخطّاه إلى غيره، إلا لغرض شرعيّ مطلوب. وقد ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لِيُصَلَّ أَحَدُكُمْ فِي مَسْجِدِهِ، وَلَا يَتَّبِعَ الْمَسَاجِدَ»^(١).

إن تخطي الإنسان المسجد الذي بجواره إلى مسجد آخر يترتب عليه أمران محذوران في نظر الإسلام^(٢):

الأول: هجر المسجد الذي يليه، فإذا ذهب هذا، وذهب هذا أدى ذلك إلى خلو المسجد عن جماعته، لا سيّما مع قلتهم، ولا ريب أن عمارة المسجد، والتعاون على الطاعة، وتنشيط المتكاسل؛ كل ذلك من المطالب العظيمة التي يتحقق بها قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٧٠/١٢)، و«الأوسط» (٨٢/٦، ٨٣)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٣٤/٥)، و«صحيح الجامع» (٥٣٣٢).

(٢) ذكرهما ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١٦٠/٣) بإيجاز في كلامه على «سد الذرائع»، وللشيخ بكر أبو زيد كلام في هذه المسألة في رسالة «مرويات دعاء ختم القرآن» (ص ٨٠).

الثاني: إيحاش صدر الإمام، وإساءة الظن به، والوقوف في عرضه؛ وذلك بالخوض في الأسباب التي جعلت هذا الإنسان يتخطى مسجده إلى مسجد آخر، وقد يفتعل أسباباً يُسوِّغُ بها تصرفه، والإمام منها بريء، وهذا أمر ملحوظ، فإنَّ الغالب أنَّ من يتخطى مسجده إلى مسجد آخر بصفة دائمة إنما هو لسبب بينه وبين الإمام، لا لغرض شرعي.

قال ابن قدامة: (وإن كان في قصد غيره - أي غير مسجده - كسر قلب إمامه أو جماعته، فجبَّ قلوبهم أولى، وإن لم يكن كذلك، فهل الأفضل قصد الأبعد أو الأقرب؟ فيه روايتان:

إحدهما: قصد الأبعد؛ لتكثر خطاه في طلب الثواب، فتكون حسنة أكثر.

والثانية: الأقرب؛ لأن له جواراً، فكان أحقَّ بصلاته، كما أن الجار أحقُّ بهدية جاره ومعروفه من البعيد..^(١).

وظاهرة تخطي المسجد الذي يليه تكثر في شهر رمضان المبارك عندما يتتبع الناس المساجد طلباً لحسن الصوت في صلاة التراويح، أو صلاة التهجد، وأدى ذلك إلى هجر مساجد أخرى وخُلُوها من المصلين، وفي ذلك تفريق الجماعة وإضعاف نشاطهم ورغبتهم، ثم إنه انصراف من شاء الله من عباده عن الخشوع في الصلاة وحضور القلب إلى التعلق بمتابعة الصوت الحسن لذات الصوت، فأدى ذلك إلى تكثر النفوس للصلاة خلف إمام لا يُستحسنُ صوته^(٢). ومن الناس من لا يستقرُّ على إمام معين، فيظل ينتقل من مسجد إلى آخر طوال الشهر، وربما خرج من بعض المساجد قبل انصراف الإمام ونهاية التراويح؛ لأنه لم يعجبه صوته، فالله المستعان!

(١) «المغني» (٩/٣).

(٢) انظر: الرسالة القيمة المذكورة للشيخ بكر أبو زيد (ص ٥٤).

وقد ذكر ابن القيم في «بدائع الفوائد» عن محمد بن بحر، قال: رأيت أبا عبد الله - يعني الإمام أحمد - في شهر رمضان، وقد جاء فضل بن زياد القَطَّان، فصلى بأبي عبد الله التراويح، وكان حسن القراءة، فاجتمع المشايخ وبعض الجيران حتى امتلأ المسجد، فخرج أبو عبد الله، فصعد درجة المسجد، فنظر إلى الجمع، فقال: ما هذا؟ تدعون مساجدكم وتجيئون إلى غيرها، فصلى بهم ليالي، ثم صرفه كراهية لما فيه - يعني من إخلاء المساجد -، وعلى جار المسجد أن يصلي في مسجده^(١).

أما إذا وُجدَ غرضٌ صحيحٌ لتخطي الإنسان مسجده إلى مسجدٍ آخر؛ مثل أن يكون إمامٌ مسجده لا يُتمُّ الصلاة^(٢)، أو يرتكب بعض المخالفات، أو ضعيفاً في القراءة ونحو ذلك، فلا بأس إن شاء الله. أو كان يفعل ذلك في بعض الأوقات لحضور درس أو محاضرة في المسجد الأبعد، أو لكون الأبعد يبادر في الصلاة والمأموم محتاجٌ إلى ذلك، فأرجو أن لا حرج، والله أعلم.



(١) انظر: «بدائع الفوائد» (١٤٩/٤).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٤٢/٢٣).

الحكم الرابع والعشرون

في إيذاء المصلين والتشويش عليهم

المصلي يناجي ربه، ويلهَجُ بذكره ودعائه، ويستحضر عَظَمَتَهُ وهيبَتَهُ وجلالَهُ، ولا يليق بمسلم أن يقطع هذه المناجاة على أخيه بالأذية أو التشويش، وقد قال النبي ﷺ: «أَلَا إِنَّ كُلَّكُمْ مَنَاجٍ رَبَّهُ، فَلَا يُؤْذِنَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا...» ويأتي بتمامه إن شاء الله، وقد شَدَّدَ الإسلام في موضوع الأذية، وعَدَّهَا من موجبات اللعن، فقال النبي ﷺ: «من آذى المسلمين في طُرُقِهِمْ وجبت عليه لعنتُهُم»^(١).

ولا ريب أَنَّ الأذِيَّةَ في المساجد والتشويش على المصلين والذاكرين أعظم من الأذية في الطرق، وذلك منكرٌ عظيم، ينبئ عن تساهل في احترام المساجد، ومراعاة المتعبدين. والمطلوبُ من المسلم الذي قصد بيتًا من بيوت الله أن يكون متحلّيًا بمكارم الأخلاق من السماحة والهدوء والمرحمة، ولا يليق به أن يهدم من جانب وينبئ من جانب آخر.

وأنا أذكر بعض ما وقع فيه كثير من الناس مما يتعلّق بالتشويش على المصلين، لعلَّ في ذكره وبيان حكمه علاجًا إن شاء الله، فإنَّ من صفات المؤمن أنه إذا ذُكِرَ تذكر، ومن ذلك:

١ - تخطّي الرقاب:

من التشويش على المصلين وأذيتهم قبل إقامة الصلاة: تخطّي رقابهم، ورفع الأرجل فوق رؤوسهم، مع استكمال الصفوف وخُلُوقها من الفرج، ولا سيما في يوم الجمعة، أو في المساجد التي يكثر فيها المصلون في غير الجمعة. وقد نهى النبي ﷺ عن تخطّي الرقاب، فقال

(١) تقدم أول الكتاب (ص ٤٠).

للذي رآه يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة: «اجلس، فقد آذيت»^(١).
وهذا الحديث من أقوى ما ورد في الزجر عَنِ التَّخْطِي، كما قاله
الحافظ^(٢). وقد وقع التصريح في حبوط ثواب الجمعة للمتخطي في
حديث ابن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً: «من لغا أو تخطى كانت له ظُهرًا»^(٣).
قال ابن وهب - أحد رواة - : معناه: أجزأت عنه الصلاة، وحرَم
فضيلة الجمعة^(٤).

والحديث المذكور فيه تقييد النهي عَنِ التَّخْطِي بيوم الجمعة، وظاهرُ
ذلك أن النهي مختصُّ به. ويحتمل أن يكون التقييد بيوم الجمعة خرج
مخرج الغالب؛ لاختصاص يوم الجمعة بكثرة الناس، بخلاف سائر
الصلوات، وعليه فلا يختصُّ النهي عَنِ التَّخْطِي بيوم الجمعة، بل يكون
عاماً لجميع الصلوات، ويؤيد ذلك قوله عليه السلام: «فقد آذيت» فعَلَّل أمره
بالجلوس بالأذية، وهي لا تختصُّ بيوم الجمعة.

قال النووي: (يُنهي الداخل إلى المسجد يومَ الجمعة وغيره عن
تخطي رقاب الناس من غير ضرورة)^(٥).

وجاء في «الاختيارات» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (ليس لأحد
أن يتخطى رقاب الناس ليدخل في الصف، إذا لم يكن بين يديه فُرَجَةٌ
لا يومَ الجمعة ولا غيره؛ لأنَّ هذا من الظلم والتَّعَدِّي لحدود الله تعالى)^(٦).

وهل تخطي الرقاب يومَ الجمعة محرَّم أو مكروه؟ من أهل العلم من
قال بالكراهة، وهذا هو المشهور في مذهب الحنابلة.

(١) تقدم الحديث في الكلام على تحية المسجد.

(٢) «فتح الباري» (٢/٣٩٢).

(٣) يأتي بتمامه، ويُذكر تخريجه في أحكام الجمعة إن شاء الله تعالى.

(٤) «فتح الباري» (٢/٤١٤).

(٥) «المجموع» (٤/٥٤٦)، و«نيل الأوطار» (٣/٢٨٧).

(٦) «الاختيارات» (ص ٨١).

ومنهم من قال بالتحريم؛ قال النووي: (إِنَّ المختارَ تحريمه للأحاديث الصحيحة). اهـ^(١)، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢)، قال المرداوي: (والظاهر أَنَّ الدَّمَّ إِنَّمَا يتوجَّه إلى فعلٍ محرَّم). اهـ^(٣). وقال صاحب «بلوغ الأمانى»: (وهو الذي أميل إليه وأختاره)^(٤).

وإذا ترك المتقدمون إلى الصفوف الأول فرجاً أو صفواً في آخر المسجد، وتركوا بين أيديهم صفوفاً خالية، فلا حُرمة لهم؛ لتقصيرهم. ولا بدّ من تخطيهم لتكميل الصف الأول، أو لسدّ فرجة في الصفوف الأول، ولا يعدّ ذلك من الأذى؛ لأنهم أسقطوا حقّ أنفسهم بتأخيرهم، وهذا هو الصحيح من مذهب الإمام أحمد، وقيد الشافعية بتخطي رجل أو رجلين، وهو رواية عن الإمام أحمد، وخصّ المالكية ذلك بما قبل جلوس الإمام على المنبر، وأمّا بعده فلا؛ لأنّ تأخّره عن وقت السعي قد أبطل حقه في التخطي إلى الفرجة؛ ودليل ذلك حديث عبد الله بن بسر المتقدم: «فقد أذيت وآنيت»؛ أي: تأخّرت، وهذا قريب من مذهب الحنفية^(٥)، والله أعلم.

٢ - مضايقة المصلين:

ومن الأذى: مضايقة المصلين المتقدمين ومزاحمتهم في أماكنهم، بحيث يفقدون الراحة في صلاتهم وقراءاتهم، وهذا يكثر فيمن يأتون يوم الجمعة متأخرين، فيجمعون بين التخطي والمضايقة والتأخر. وتكثر المضايقة في الحرمين الشريفين، كما في الجمعة، والعيد، وشهر رمضان المبارك، حتى إن بعض الداخلين المتأخرين يجلس أمامك ويمنع بدنك

-
- (١) «بلوغ الأمانى» (٦/٧٤).
 (٢) «الإنصاف» (٢/٤١١).
 (٣) «الإنصاف» (٢/٤١١).
 (٤) «بلوغ الأمانى» (٦/٧٤).
 (٥) «المغني» (٣/٢٣١)، و«الإنصاف» (٢٤١١)، و«المجموع» (٤/٥٤٥)، و«المنتقى» للباي (١/٢٠٣).

راحته، ومنهم من يدخل الصف قسراً، بحيث لا يستطيع المصلي تطبيق السنة بوضع يديه إحداها على الأخرى، ولا أداء صلاته براحة، وهذا من الجفاء، وعدم احترام المصلين المتقدمين، وهو من قلة الفقه في الدين. إنَّ المطلوب من المتقدمين أن يتفَسَّحوا ويتوسَّعوا للداخل إن أمكن ذلك؛ امتثالاً لقوله ﷺ: «ولكن توسَّعوا». وتقدم بتمامه.

وهذا دليلُ التواضع المقتضي للمحبة، والنفوسُ جُبِلَتْ على حُبِّ من أحسن إليها. وليس من خُلِقَ المسلم أن يكون جشعاً، فيأخذ من الأمكنة ما يزيد عن حاجته، ويأنف أن يفسح لغيره، ويجمع بين سوء القول وقُبْح الفعل.

والمطلوب من المتأخرين أن يحبُّوا لإخوانهم ما يحبون لأنفسهم. وليفرض كل واحد منهم أن يكون هو المتقدم وزاحمه غيره. إنَّ الإسلام يكره المضايقة حيث لا يمكن التفَسُّح، ومن تعاليم هذا الدين الحنيف لأبنائه أن يجلسوا حيث ينتهي بهم المجلس، وذلك فيما رواه جابر بن سَمْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنا إذا أتينا رسولَ الله ﷺ جلسنا حيث ننتهي (١).

٣ - رفع الصوت بالقراءة:

ومن التشويش على المصلين قبل الإقامة: رفع الصوت بقراءة القرآن، بحيث يتأذى بجهره القارئ والمصلي، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك، فعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد، فسمعهم يجهرون بالقراءة، وهو في قُبَّةٍ له، فكشف السَّترَ، وقال: «ألا إنَّ كلَّكم مُناجِ ربِّه، فلا يؤذِنُ بعضُكم بعضاً، ولا يرفعَنَّ بعضُكم على بعضٍ بالقراءة» أو قال: «في الصلاة» (٢).

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٢٥)، والترمذي (٢٧٢٥) وقال: (هذا حديث حسن غريب). وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٩١٦/٣).

(٢) أخرجه أبو داود (١٣٣٢)، وأحمد (٣٩٢/١٨ - ٣٩٣)، قال الألباني: (وهذا =

وعن البياضيّ (فروة بن عمرو) رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ خرج على الناس وهم يصلون وقد علّت أصواتهم بالقراءة، فقال: «إِنَّ المصلي يناجي ربّه، فلينظر بما يناجيه به، ولا يجهرُ بعضُكم على بعض بالقرآن» ^(١).

فهذان الحديثان فيهما نهْيُ القارئ والمصلي عن رفع الصوت بالقراءة، لِمَا في ذلك من أذية الآخرين من قارئٍ أو مصلٍّ أو ذاكِرٍ. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (ليس لأحد أن يجهر بالقراءة، لا في الصلاة ولا في غير الصلاة، إذا كان في المسجد وهو يؤذيهـم بجهره) ^(٢).

وقال في جواب له: (ومن فعل ما يشوّشُ به على أهل المسجد، أو فعل ما يفضي إلى ذلك مُنِعَ من ذلك، والله أعلم) ^(٣).

أما إذا كان القارئ لا يتأذّي بجهره أحدٌ، فقد جاءت الأحاديثُ بجواز الجهر؛ لا سيما إذا كان القارئ يأمنُ على نفسه من الرياء وطلب الشهرة، ويتأكّد الجهرُ إذا كان على سبيل التعليم. ولا ريب أن الجهر أحياناً فيه إيقاظ القلب، وتجديد النشاط، وانصراف السمع إلى القراءة، وتعدي نفعها إلى السامعين ^(٤).

ويجوز الجهر بالقرآن في الليل، بل ذلك مستحسنٌ إذا لم يؤذِ أحدًا، وأمن من الرياء، فقد ورد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ: سمع رجلاً يقرأ في سورة بالليل، فقال: «يرحمه الله، لقد أذكرني آية كذا وكذا، كنت أنسيْتُها من سورة كذا وكذا» ^(٥).

= إسناده صحيح على شرط الشيخين)، انظر: «الصحيحة» (١٣٤/٤).

(١) رواه مالك في «الموطأ» (٨٠/١). ويشهد له حديث أبي سعيد المذكور قبله، وانظر: التمهيد (٣١٥/٢٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٦١/٢٣). (٣) المصدر السابق (٢٠٥/٢٢).

(٤) انظر: «التبيان» للنووي (ص ٧١).

(٥) أخرجه البخاري (٥٠٣٧)، ومسلم (٧٨٨)، وانظر: كلام النووي عليه (٣٢٢/٦).

٤ - المرور بين يدي المصلي :

إن المرور بين يدي المصلي وسُترته حرام؛ لأنه تشويش عليه وإشغال لباله وهو يناجي ربّه، وقد عبّر بعض العلماء بالكراهة، والمراد التحريم^(١)، فإنه قد ثبت فيه النهي الأكيد، والوعيد الشديد؛ فقال النبي ﷺ: «لو يعلم المارّ بين يدي المصلي ماذا عليه، لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمرّ بين يديه»، قال أبو النضر: لا أدري أقال: أربعين يوماً أو شهراً أو سنة؟^(٢).

والمراد بما بين يدي المصلي: أن المصلي إن كان له سُترَةٌ، فما بينه وبين سُترته محرّم، لا يحلُّ لأحد أن يمرّ منه، وإن لم يكن له سُترَةٌ؛ فإن كان للمصلي سجادةٌ يصلي عليها، فإن هذه السجادة محترمةٌ لا يحلُّ لأحد أن يمرّ بين يدي المصلي فيها، وإن لم يكن له مصلى، فإنّ المحرّم ما بين قدمه وموضع سجوده، فلا يمرُّ بينه وبين هذا الموضع^(٣).

ويكثر المرور بين يدي المصلي في الحرمين الشريفين، حتى ولو كان المارّ له مندوحةٌ عن المرور بين يدي أخيه، ومن الناس من يتساهل في المرور بين يدي المصلين الذين يقومون لقضاء ما فاتهم.

ويُشرع للمصلي ردُّ المارّ بين يديه، سواء أصلى إلى سُترَةٍ أم لا، على الأظهر من قولِي أهل العلم؛ لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس، فأراد أحدٌ أن يجتاز بين يديه فليدفعه، فإن أبى فليقاتله، فإنما هو شيطانٌ»^(٤).

(١) «التمهيد» (٤/١٨٧)، و«فتح الباري» (١/٥٨٦)، و«تحفة الأحوذى» (٢/٣٠٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥١٠)، ومسلم (٥٠٧).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١/٥٨٥).

(٤) أخرجه البخاري (٥٠٩)، ومسلم (٥٠٥).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أحدكم يصلي، فلا يدع أحدًا يمرُّ بين يديه، فإن أبي فليقاتله؛ فإنَّ معه القرين»^(١)، ففي حديث أبي سعيد تقييدُ دفع المارِّ بوضع السترة، وفي حديث ابن عمر أُطلق دفعُ المارِّ، فلم يقيده بوضع المصلي سترةً، وكذا ورد في حديث أبي سعيد عند البخاري في رواية له^(٢)؛ لأنَّ التقييد بوضع السترة قيْدٌ أغلبيٌّ، ولا تعارضٌ بين المطلق والمقيّد، فالمقيّد يبقى على تقييده، فيُدفعُ إن اتخذ سترةً، ويبقى المطلق على إطلاقه، فيرد ولو لم يتخذ سترةً؛ لأنَّ المصلي مأمور بالصلاة إلى سترة، ومأمور بدفع المار سواء امتثل فوضع سترة أم لا^(٣).

والمراد بالمقاتلة: الدفعُ بعنفٍ وقهرٍ، لا جوازَ القتل؛ لأنَّ هذا اللفظ خرج مخرج التغليظ، والمبالغة في كراهة المرور^(٤).

٥ - رفع الصوت بالكلام:

ومن التشويش بعد الإقامة ما يقوم به بعض الناس، ولا سيما بعض المراهقين والشباب، في بعض المساجد من تبادل الأحاديث ورفع الصوت بذلك، فتفوتهم تكبيرةُ الإحرام مع الإمام، وكذلك قراءة الفاتحة، فإذا ركع الإمام أسرعوا وأذوا المصلين بأصواتهم وحركاتهم، وهذا التصرف ينبئ عن تساهل بالصلاة من جانب، وعدم رعاية المصلين من جانب آخر، وإذا كان من يصلي نافلةً مأمورًا بقطعها - على أحد الأقوال كما تقدم - لأجل أن يدرك الفريضة من أولها، مع أنه في عبادة، فكيف حال من يتأخر عن أول الفريضة وشغلُه القيلُ والقال، بل وأذيةُ الآخرين؟!

ثم لا أدري ما حكم هذه الركعة التي ترك فيها هذا المتساهل قراءة

(١) أخرجه مسلم (٥٠٦). (٢) أخرجه البخاري (٣٢٧٤).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١/٥٨٢)، و«إتحاف الإخوة» (ص ١٥٣).

(٤) انظر: «التمهيد» (٤/١٨٩)، «شرح السنة» (٢/٤٥٦).

الفاتحة مع إمكانه؟ تقدم الخلاف في هذه المسألة، لكنني أخشى بطلان هذه الركعة التي لم يقرأ فيها هذا المصلي الفاتحة تساهلاً وتشاغلاً؛ لأن الخلاف ينبغي أن يكون فيمن دخل المسجد، فوجد الإمام في الركوع فركع معه، فهذا معذورٌ بفوات محلّ القراءة وهو القيام، أما هذا فلم يمثّل قول الرسول ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا»، فهو لم يكبر مع إمامه، ولم يقرأ دعاء الاستفتاح، ولم يقرأ الفاتحة مع إمكانه، فأَيُّ ركعة هذه؟ بل وأيُّ صلاة هذه؟

ومن المأمومين من اعتاد رفع الصوت في أثناء الصلاة بالقراءة أو الذكر أو الدعاء، فيشوّش على من بجانبه ويخلط عليه، وإذا كان هذا بصفة دائمة، فهو خلاف السنّة، فإن السنّة المخافنة باتفاق المسلمين، لا سيما إذا كان الجهر فيه أذيةً.

لكن لو جهر المأموم أحياناً بشيء من الذكر فلا بأس، فقد ثبت أن من الصحابة المأمومين من جهر بدعاء حين افتتاح الصلاة، وعند رفع رأسه من الركوع، ولم ينكر عليه النبي ﷺ، فقد ورد عن رفاعة بن رافع الزُرقيّ، قال: كنا يوماً نصلي وراء النبي ﷺ، فلما رفع رأسه من الركعة قال: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، قال رجل وراءه: ربنا ولك الحمد، حمداً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف قال: «مَنْ الْمَتَكَلِّمُ؟» قال: أنا، قال: «رَأَيْتَ بَضْعَةَ وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَتَدَرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلَ»^(١).

قال الحافظ ابن حجر: (استُدلَّ به على جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوّش على من معه)^(٢). اهـ. وهذا إذا لم يكن بصفة دائمة، وإلا حصل التشويش قطعاً^(٣).

ومن التشويش أن يكبر المسبوق بصوت مرتفع إذا أراد الدخول في

(٢) «فتح الباري» (٢/ ٢٨٧).

(١) أخرجه البخاري (٢/ ٢٨٤).

(٣) المصدر السابق.

الصلاة، وقد يكون المصلون مع الإمام في السجود، فإذا سمعوا تكبير المسبوق ظنّوه تكبير الإمام، فرفعوا رؤوسهم قبل أن يرفع الإمام من السجود^(١).

ومن التشويش على المصلين - أيضًا - عدم إغلاقه الوسائل الحديثة للاتصال، كجهاز الهاتف المحمول، فينبغي للمصلي إغلاقه قبل دخوله المسجد، صيانةً للمسجد عن نغماته الموسيقية، ولئلا يشوش على نفسه وعلى غيره من إخوانه المصلين، فإن نسي إغلاقه ورن أثناء الصلاة، وجب عليه إغلاقه ولو كان في الصلاة؛ لأن دفع ما يؤدي المصلي يعين على دوام خشوعه المطلوب في الصلاة^(٢).

وما تقدم من النهي عن الكلام في المسجد لا يعني أنّ الكلام يحرم فيه، بل هو مباح - على الراجح من قولي أهل العلم - إذا خلا من المحاذير السابقة، وهي التشويش على المصلين، أو الإعراض عن الصلاة والتشاغل عنها، لكن لا بد من ملاحظة أن المساجد لم تُبن إلا لذكر الله تعالى والصلاة، وما يتبع ذلك من تدريس العلم، وموعظة الناس، وقد ورد عن سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، قَالَ: قُلْتُ لَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: أَكُنْتَ تَجَالِسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَثِيرًا، كَانَ لَا يَقُومُ مِنْ مُصَلَّاهُ، الَّذِي يَصْلِي فِيهِ الصَّبْحَ أَوْ الْغَدَاةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامَ، وَكَانُوا يَتَحَدَّثُونَ، فَيَأْخُذُونَ فِي أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَيُضْحَكُونَ، وَيَبْتَسِمُونَ^(٣).

قال القرطبي: (هذا الفعل منه ﷺ يدل على استحباب لزوم موضع صلاة الصبح، للذكر والدعاء إلى طلوع الشمس؛ لأن ذلك الوقت وقت لا يُصَلَّى فيه، وهو بعد صلاة مشهودة، وأشغال اليوم بعد لم تأت، فيقع الذكر والدعاء على فراغ قلب وحضور فهم، فيرتجى فيه قبول الدعاء، وسماع الأذكار...).

(١) «المسجد في الإسلام» (ص ٨٣). (٢) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٧٢).

(٣) أخرجه مسلم (٦٧٠).

ثم نَقَلَ عن بعض العلماء كراهة الحديث في هذا الوقت، وأن قوله: «وكانوا يتحدثون..» فصل آخر من سيرة أخرى في وقت آخر.. ثم قال: (وهذا فيه نظر، بل يمكن أن يقال: إنهم في ذلك الوقت كانوا يتكلمون، ولأن الكلام فيه جائز غير ممنوع؛ إذ لم يرد في ذلك منع، وغاية ما هنالك أن الإقبال في ذلك الوقت على ذكر الله تعالى أفضل وأولى، ولا يلزم من ذلك أن يكون الكلام مطلوب التَّرك في ذلك الوقت. والله تعالى أعلم)^(١).



(١) انظر: «شرح القاضي عياض على صحيح مسلم» (٢/٦٤٦)، و«المفهم» (٢/٢٩٥)، هذا وأما حديث: «الكلام في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب» فلا أصل له. كما قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/١٥٢). وكذا قال غيره من أئمة الحديث.

الحكم الخامس والعشرون

في المسألة في المسجد

المساجد بيوت الله تعالى، بنيت لذكره ودعائه وعبادته، لا للتكسب وجمع حطام الدنيا، ولذا مُنِعَ البيعُ والشراء، ونَشِدُ الضَّالَّة، وسائر الصناعات في المساجد؛ لهذا المعنى.

وبناءً على ذلك، فالمساجد لا تصلح مكاناً للسؤال، وجمع المال، مع ما في ذلك من إيذاء المصلين والذاكرين والتشويش عليهم.

وقد وردت النصوصُ بجواز إعطاء الفقير من غير مسألة، وذلك بأن يعرف فقره وحاجته، فيعطى زكاة أو صدقة ونحو ذلك، أو تقسم أموال في المسجد، فيعطى مَعَ الناس، فله أن يأخذ ما يأتيه.

ويدل لذلك ما ورد عن أنس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ أتى بمال من البحرين، فقال: «انثروه في المسجد»، وكان أكثرَ مالٍ أتى به رسول الله ﷺ، فخرج رسول الله ﷺ إلى الصلاة ولم يلتفت إليه، فلما قضى الصلاة جاء فجلس إليه، فما كان يرى أحداً إلا أعطاه، إذ جاءه العباس، فقال: يا رسول الله، أعطني، فإني فاديت نفسي وفاديت عقيلاً، فقال له رسول الله ﷺ: «خذ»، فحثا في ثوبه، ثم ذهب يقله فلم يستطع، فقال: يا رسول الله، أوْمُرْ بعضهم يرفعه إليّ، قال: «لا»، قال: فارفعه أنت عليّ، قال: «لا» فنثر منه ثم ذهب يقله، فقال: يا رسول الله، أوْمُرْ بعضهم يرفعه عليّ، قال: «لا» فارفعه أنت عليّ، قال: «لا» فنثر منه، ثم احتمله، فألقاه على كاهله، ثم انطلق، فما زال رسول الله ﷺ يتبعه بصره حتى خفي علينا، عجباً من حرصه، فما قام رسول الله ﷺ وثَمَّ منها درهم ^(١).

(١) أخرجه البخاري (٤٢١).

وقد بَوَّب البخاري رَحِمَهُ اللهُ عَلَى هذا الحديث بقوله: (باب القسمة وتعليق القِنُو في المسجد).

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ: (المقصود بهذا الباب: أن المسجد يجوز أن يوضع فيه أموالُ الفَيءِ وخُمْسُ الغنِمةِ وأموال الصدقة ونحوها من أموال الله التي تُقَسَّمُ بين مستحقِّيها)، وقال: (وفي الحديث جوازُ قسمة مال الفَيءِ في المسجد ووضعه فيه، وهو مقصودُ البخاري بتخريج هذا الحديث فيه)^(١).

أما إذا سأل الفقير في المسجد، فإن من أهل العلم من منع السؤال والإعطاء مطلقاً، ولعلَّ القائلين بذلك نظروا إلى العمومات الدالَّةُ على صيانة المسجد من كلِّ ما سوى العبادات، وأقربُ شيء تقاس المسألةُ عليه قياساً جلياً نَشْدُ الضَّالَّةَ، والجامع بينهما: البحث والمطالبة بأمرٍ ماديٍّ دنيوي، والعلَّةُ في المقيس أظهرُ؛ لأن ناشد الضَّالَّةَ يبحث عن ماله دون شبهة، ومع ذلك أمر الشارع بالدعاء عليه بالألَّا تُرَدَّ عليه، أما السائلُ، فهو لا يطلب ماله، بل يطلب أموال الناس.

ومن أهل العلم من رَخَّصَ إذا كان السائل مضطراً، ولم يحصل بسؤاله في المسجد ضررٌ، من إيذاء المصلين والتشويش عليهم، أو المرور بين أيديهم ونحو ذلك^(٢).

واستدلوا على ذلك بحديث عبد الرحمن بن أبي بكر، قال: قال رسول الله ﷺ: «هل منكم أحدٌ أطعم اليوم مسكيناً؟! فقال أبو بكر: دخلت المسجد فإذا أنا بسائل يسأل، فوجدت كِسرةَ خبزٍ بيد عبد الرحمن، فأخذتها منه، فدفعتها إليه»^(٣).

(١) «فتح الباري» لابن رجب (٣/١٥٤).

(٢) «فتح الباري» لابن رجب (٣/١٥٧)، «الحاوي» (١/٩٠)، «أحكام المساجد في الإسلام» (ص ٢٦٩).

(٣) أخرجه أبو داود (١٦٧٠)، والحاكم (١/٤١٢)، وعنه البيهقي (٤/١٩٩)، وقال =

قالوا: فهذا دليلٌ على أن الصدقة على الفقير في المسجد ليست مكروهةً، وأن السؤال في المسجد جائز؛ لأنه ﷺ أقرَّ أبا بكر رضي الله عنه عليها، ولو كانت حراماً لم يُقرَّ عليها، بل كان يمنع السائل من العود إلى السؤال في المسجد^(١).

ولكن هذا الحديث ضعيف، وعلى هذا، فالقول بالمنع وجيهٌ جداً؛ تأكيداً لحُرمة المسجد، وردعاً لذوي النفوس الضعيفة عن اتِّخاذهم المسجد مكاناً للتكسُّب، ولا سيما في زماننا هذا؛ فإن الكذب في هذا الزمان كثير، والحيل متعددة.

فإن جلس السائل في زاوية المسجد، أو عند بابه، فلا بأس بإعطائه، أما من يشوشُ على المصلين، ويقطع عليهم تلاوتهم وذِكْرهم، أو يمرُّ بين أيديهم وهم يصلون، ويلجُّ عليهم بإعطائه، فالقول بمنعه وزجره وجيهٌ جداً.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (أصل السؤال محرَّم في المسجد وخارج المسجد إلا لضرورة، فإن كان به ضرورةٌ وسأل في المسجد، ولم يؤذِ أحداً بتخطيه رقابَ الناس ولا غير تخطّيه، ولم يكذب فيما يرويه ويذكر من حاله، ولم يجهر جهراً يضرُّ بالناس، مثلاً أن يسأل والخطيب يخطب، أو وهم يسمعون علماً يُشغلهم به ونحو ذلك جاز، والله أعلم)^(٢).



= الحاكم: (صحيح على شرط مسلم). وسكت عنه الذهبي. وقال النووي في (المجموع) (١٧٦/٢): «رواه أبو داود بإسناد جيد»، وتعقبه الألباني في (الضعيفة) (١٤٥٨) وحكم على الحديث بأنه منكر؛ لأنه من رواية مبارك بن فضالة. وقد ضعّفه أحمد والنسائي، وكان يدلّس، وقد رواه بالعنعنة. ثم هو ليس من رجال مسلم. والله أعلم.

(١) انظر: «الحاوي» (٨٩/١). (٢) «الفتاوى الكبرى» (١٥٩/١).

الحكم السادس والعشرون

في الأكل في المسجد

يباح الأكل والشرب في المسجد، إلا ما كان له رائحة كريهة كالثوم والبصل والكراث والفجل؛ لأن أكل هذه البقول منهي عن إتيان المسجد، كما تقدم في أول الكتاب.

والأكل في المسجد إما أن يكون معتكفاً أو غير معتكف...

فإن كان معتكفاً، فإنه يأكل ويشرب في المسجد، وليس له أن يخرج من أجل الأكل؛ لأن خروجه ينافي الاعتكاف، قال الإمام مالك رحمته الله: (أكره للمعتكف أن يخرج من المسجد، فيأكل بين يدي الباب، ولكن ليأكل في المسجد، فإن ذلك له واسع)، وقال: (لا يأكل المعتكف ولا يشرب إلا في المسجد، ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان، لغائط أو بول) ^(١).

وأما غير المعتكف، فكذاك يجوز له الأكل في المسجد، ولا داعي لتقييد ذلك بالغريب دون غيره، فإن الأدلة عامة، ومن ذلك:

ما ورد عن عبد الله بن الحارث بن جَزء الزبيدي، قال: أكلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم شواء في المسجد، فأقيمت الصلاة، فأدخلنا أيدينا في الحصى، ثم قمنا نصلي، ولم نتوضأ ^(٢).

وعنه - أيضاً - رضي الله عنه قال: كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في

(١) «المدونة الكبرى» (١/٣٠٠).

(٢) أخرجه أحمد (٢٩/٢٤٣)، والترمذي في «الشمائل» (١٦٦)، وابن ماجه (٣٣١١) من طرق عن ابن لهيعة، وهو وإن كان ضعيفاً، لكنه من رواية قتيبة بن سعيد عنه، وروايته عنه صالحة، ثم هو قد توبع كما في الحديث الآتي.

المسجد الخبز واللحم^(١).

ويشهد لذلك أَنَّ أَهْلَ الصُّفَّةِ كانوا يسكنون في المسجد، وهذا يدلُّ ضمناً على أَنَّ الأكل فيه جائز. وكذا قصة رُبُطِ ثُمَامَةَ بنِ أُنَالٍ رضي الله عنه في المسجد^(٢)، وكذا قصة سعد بن معاذ رضي الله عنه عندما وضع له النبي صلى الله عليه وآله خيمةً في المسجد يعوده من قريب بعدما أصيب في غزوة الخندق^(٣).

فهذا كله يدلُّ على جواز الأكل في المسجد، إذ لم يشتهر عند الصحابة رضي الله عنهم منع الأكل في المسجد، والأصل أنه مباح، فكيف إذا تأيّد هذا الأصل بأدلة قوية؟!^(٤).

وينبغي للأكل في المسجد أن يضع سُفْرَةً ونحوها تقع عليها فضلات الأكل، لئلا تُلَوِّثَ المسجدَ، أو يتناثر شيءٌ من الطعام فتتجمع عليه الهوامُ^(٥). والله أعلم.



(١) أخرجه ابن ماجه (٣٣٠٠)، وابن حبان (١٦٥٧) من طريق عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سليمان بن زياد، عن عبد الله بن الحارث. وحسنه البوصيري في «الزوائد»؛ لأنه من رواية يعقوب بن حميد، وهو مختلف فيه. لكنه لم ينفرد به، فقد رواه عنه ابن ماجه مقروناً مع حرملة بن يحيى، وحرملة ثقة، وعلى هذا فالإسناد صحيح. انظر: «تمام المنة» (ص ٢٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٧٥)، ومسلم (١٧٦٤) من حديث طويل.

(٣) انظر: «صحيح البخاري» (١/٥٥٦ فتح).

(٤) انظر: «أحكام المساجد» (٣/١٥٨).

(٥) انظر: «إعلام الساجد» (ص ٣٢٩).

الباب الثاني

في أحكام حضور الجمعة

- تمهيد.
- الفصل الأول: في أحكام الاستعداد للجمعة.
- الفصل الثاني: في أحكام حضور مسجد الجمعة.

تمهيد

في فضل يوم الجمعة والتحذير من التهاون بالصلاة

يوم الجمعة من أفضل الأيام عند الله تعالى، أدخره الله لهذه الأمة؛ لشرفها وكرمها على الله تعالى، وفيه من الفضائل، وله من الخصائص ما جعل النبي ﷺ يعظمه ويخصه بعبادات ليست لغيره.

وقد ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «نحن الآخرون، ونحن السابقون يوم القيامة، بيد أن كل أمة أوتيت الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم، ثم هذا اليوم الذي كتبه الله علينا هدايا الله له، فالناس لنا فيه تبع، اليهود غداً، والنصارى بعد غد»^(١).

وعنه - أيضاً رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أُدخِل الجنة، وفيه أُخرج منها، ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة»^(٢).

وإذا كان الله تعالى فضّلنا على سائر الأمم بهذا اليوم الفضيل، فعلياً أن نشكر الله تعالى على هذه النعمة العظيمة التي منّ بها علينا زيادةً في ثوابنا ورفعةً لدرجاتنا، ومن شكره أن نهتمّ بهذا اليوم، وأن نستشعر هذه النعمة، وذلك بأن نخص هذا اليوم بمزيد عناية، وأن نجاهد أنفسنا بالطاعة، وأن نتأدّب بالآداب الواردة في نصوص الشريعة، والتي جاء تقييد الثواب والمغفرة بالتحلّي بها.

(١) أخرجه البخاري (٨٣٦)، ومسلم (٨٥٥). ومعنى «بيد»: «غير»، فهو منصوب على الاستثناء في هذا الموضع.

(٢) أخرجه مسلم (٨٥٤).

وإنَّ من فضل الله على عباده كثرة طرق الخيرات وتنوع سبل الطاعات؛ ليدوم نشاط المسلم، ويبقى ملازمًا لخدمة مولاه.

يقول ابن القيم - رحمه الله تعالى - في ذكر خصائص يوم الجمعة: (الثالثة والعشرون: أنه اليوم الذي يستحبُّ أن يُتفرَّغ فيه للعبادة، وله على سائر الأيام مزيةٌ بأنواع من العبادات واجبة ومستحبة، فالله سبحانه جعل لأهل كل ملة يومًا يتفرغون فيه للعبادة، ويتخلون فيه عن أشغال الدنيا، فيوم الجمعة يوم عبادة، وهو في الأيام كشهر رمضان في الشهور، وساعة الإجابة فيه كليلة القدر في رمضان، ولهذا من صحَّ له يوم جمعة وسَلِمَ سلمت له سائر جمعته، ومن صحَّ له رمضان وسَلِمَ سلمت له سائر سنته، ومن صحت له حجَّته وسلمت له صحَّ له سائر عمره. فيوم الجمعة ميزان الأسبوع، ورمضان ميزان العام، والحج ميزان العمر، وبالله التوفيق)^(١).

إنَّ الاهتمام بالطاعة في هذا اليوم شأن الصالحين من سلف هذه الأمة، وأعني به الاهتمام الذي يتحوَّل إلى واقع عمليٍّ يرضى عنه المسلم. وأكثر الناس اليوم يرون أنَّ يوم الجمعة يوم نوم وكسل، ومن آثاره التأخرُ عن الحضور إلى الجمعة؛ لأنه مسبوق بليلة سهرٍ على ما حرم الله عند غالب الناس. والله المستعان!

ولقد استقرَّ في أذهان الناس عمومًا أن يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع، لكنهم لا يعملون بمقتضى علمهم. إن علينا أن نتأسى بالنبي ﷺ الذي كان من هديه - كما يقول ابن القيم - تعظيم هذا اليوم وتشريفه وتخصيصه بعبادات يختصُّ بها عن غيره^(٢)، ومن تعظيم هذا اليوم أن نعمل بما شرع لنا من أحكام، وأن نتأدَّب بما سنَّ لنا من آداب.

وقد ورد النهيُّ الأكيد، والوعيد الشديد في التخلف عن صلاة الجمعة والتهاون بحضورها.

(٢) المرجع نفسه (١/٣٧٥).

(١) «زاد المعاد» (١/٣٩٨).

فعن أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهما أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول على أعواد منبره: «لَيَنْتَهَيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتَمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ» ^(١).

وعن ابن مسعود رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال لقوم يتخلفون عن الجمعة: «لقد هممتُ أن آمر رجلاً، يصلي بالناس، ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم» ^(٢).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات، فقد نبذ الإسلام وراء ظهره ^(٣).

والأحاديث في هذا كثيرة ^(٤)، وفيها دلالة واضحة على عظم شأن صلاة الجمعة، وأن من تركها أو تساهل بها، فهو على خطر عظيم؛ إنه متوعد بالختم على قلبه، فلا تغشاه رحمة الله تعالى، ولا الطافه، فلا يزيكه ولا يطهره، بل يبقى دنساً، تغشاه ظلمات الذنوب والمعاصي.

فعلى من كان متساهلاً بهذه الفريضة العظيمة - إما كسلاً أو خروجاً في نزهة أو صيد أو نحو ذلك من الموانع التي ظهرت في هذا الزمان - أن يبادر بالتوبة النصوح، فيقلع ويندم، ويعزم على أن لا يعود، عسى الله أن يتوب عليه.



(١) أخرجه مسلم (٨٦٥). (٢) أخرجه مسلم (٦٥٢).

(٣) أخرجه أبو يعلى (١٥٦/٣) موقوفاً بإسناد صحيح، كما قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٥١١/١).

(٤) انظر: «الترغيب والترهيب» للمنذري (٥٠٨/١).

الفصل الأول

في أحكام الاستعداد للجمعة

الحكم الأول

غسل الجمعة

يتأكد في حق من أراد حضور الجمعة أن يغتسل، سواء أكان به رائحة يحتاج إلى إزالتها أو لا، وعليه أن يقصد بذلك الغُسلِ غُسلَ الجمعة، لا يقصدُ به النظافة أو التبرّد فحسب، لأجل أن يؤجّر على نيته.

وقد تعددت النصوص على بيان أهمية غسل الجمعة ومنزلته في الإسلام، بل أكّدت النصوص أهمية الغسل في كل أسبوع مرة، ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «حَقُّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا، يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ»^(١).

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من جاء منكم الجمعة فليغتسل»^(٢).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «غسل يوم الجمعة واجبٌ على كل محتلم»^(٣).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ هَذَا يَوْمٌ عِيدٌ جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ، فَمَنْ جَاءَ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ...» الحديث^(٤).

(١) رواه البخاري (٨٥٦)، ومسلم (٨٤٩).

(٢) رواه البخاري (٨٥٤)، ومسلم (٨٤٤).

(٣) رواه البخاري (٨٥٦)، ومسلم (٨٤٩).

(٤) رواه ابن ماجه (١٠٩٨) بإسناد حسن، وانظر: «الزوائد» للبوصيري (٢٠٨/١).

فهذه النصوص تدلُّ على أن المسلم مطالبٌ بالغسل مرة على الأقل في كل سبعة أيام؛ ليبقى نظيفاً نشيطاً، ولم يترك الإسلام تنظيف الرأس وتنقيته للأهواء والظروف، ولا لانتظار الجنابة التي قد يطول أمرها، ولا سيّما من ليس له زوجٌ، بل أكّد ذلك على المسلم وحثّه على الإكثار منه، وهذا غسل راتب مسنون للنظافة في كل أسبوع وإن لم يشهد الجمعة^(١).

ولا خلاف في استحباب الغسل يوم الجمعة، كما أنه لا خلاف في أنّ الصلاة صحيحة من دونه، وإنّما الخلاف في وجوبه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (وَيُسْتَحَبُّ الْغَسْلُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ يَجِبُ، وَدَلِيلُ وَجُوبِهِ أَقْوَى مِنْ دَلِيلِ وَجُوبِ الْوُتْرِ، وَمِنْ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ النِّسَاءِ، وَمِنْ الْقَهْقَهَةِ، وَمِنْ الرُّعَافِ، وَمِنْ الْحِجَامَةِ، وَمِنْ الْقِيءِ، وَمِنْ دَلِيلِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)^(٢).

وعند تأمل النصوص الواردة في غسل الجمعة يلوح لك رجحان القول بالوجوب، وهو قول الظاهرية وجماعة من الصحابة، وهو رواية عن الإمام أحمد، وحكي عن مالك^(٣)، فقد ورد في بعض الأحاديث التصريح بالوجوب، وفي بعضها الأمر به، وفي بعضها أنه حقٌّ على كل مسلم، والوجوبُ يَثْبُتُ بأقلِّ من هذا^(٤).

والأحاديث القاضية بالغسل فيها حكمٌ زائدٌ على الأحاديث المفيدة لاستحبابه، فلا تعارضٌ بينهما، والواجبُ الأخذُ بما تضمّن الزيادة^(٥).

(١) انظر: كتاب «في الصلاة صحة ووقاية» للدكتور: فارس علوان (ص ٣١)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٣٠٧/٢١).

(٢) نسبه في كتاب «القول المبين» (ص ٣٥٢) إلى كتاب: «اقتضاء الصراط المستقيم» ولم أعثر عليه فيه، وانظر: «زاد المعاد» (٣٧٦/١).

(٣) انظر: «المغني» (٣/٢٢٤)، و«المحلى» (٢/١٣)، و«معالم السنن» (١/٢١١)، و«فتح الباري» (٢/٣٦١).

(٤) «نيل الأوطار» (١/٢٧٢). (٥) انظر: «تمام المنة» (ص ١٢٠).

وأوضح دليل للقائلين بالاستحباب - حديث أبي هريرة - رضي الله عنه أن النبي قال: «من توضأ فأحسن الوضوء، ثم أتى الجمعة، فاستمع، وأنصت، غُفِرَ له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام، ومن مسَّ الحصى فقد لغا»^(١)، قال الحافظ: (إنه من أقوى ما استدلَّ به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة)^(٢).

وقال في «فتح الباري»: (وأجيب عنه: بأنه ليس فيه نفْيُ الغسل، وقد ورد من وجه آخر في الصحيحين بلفظ: «من اغتسل» فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غُسلُهُ على الذهاب، فاحتاج إلى إعادة الوضوء)^(٣).

ومنها حديث سَمُرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من توضأ يوم الجمعة فيها ونِعِمَّتْ، ومن اغتسل فالغسل أفضل»^(٤).

وهذا الحديث من رواية الحسن عن سَمُرَةَ، وفي سماعه منه خلاف بين أهل العلم، فلا يقاوم الأحاديث الصحيحة القاضية بالوجوب.

(١) رواه مسلم (٨٥٧). (٢) «التلخيص الحبير» (٧٢/٢).

(٣) «فتح الباري» (٣٦٢/٢).

(٤) رواه أبو داود (٣٥٤)، والترمذي (٤٩٧) وحسنه، ورواه أحمد (٨/٥)، ١١، ١٥، ١٦، ٢٢)، والنسائي (٩٤/٣)، ورواه ابن ماجه من حديث أنس (١٠٩١). قال الحافظ في «الفتح» (٣٦٢/٢): (ولهذا الحديث طرق أشهرها وأقواها: رواية الحسن عن سمرة، أخرجهما أصحاب السنن الثلاثة، وابن خزيمة، وابن حبان، وله علتان: إحداهما: أنه من عننة الحسن، والأخرى: أنه اختلف عليه فيه...). لكن من قال: إن الحسن سمع من سمرة؛ صحح الحديث، وعلة الاختلاف في وصله وإرساله منتفية، فقد ورد وصله من طرق صحيحة، فقد ورد من طريق أبان بن يزيد عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا. وورد من طريق سعيد الجحدري موصولًا، وتابعه يزيد بن زريع وهمام بن يحيى، وقد صحح الحديث مرفوعًا الدارقطني وأبو حاتم الرازي وابن خزيمة وابن حجر والألباني.

قال ابن حزم بعد أن ساق هذا الحديث وما في معناه: (لو صحت لم يكن فيه نصٌّ ولا دليلٌ على أن غسل الجمعة ليس بواجب، وإنَّما فيها أن الوضوء نِعَمُ العمل، وأن الغسل أفضل، وهذا لا شك فيه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فهل دلَّ هذا اللفظ على أن الإيمان والتقوى ليس فرضاً؟! - حاشا الله من هذا - ثم لو كان في جميع هذه الأحاديث نصٌّ على أن غسل الجمعة ليس فرضاً، لَمَا كان في ذلك حجة؛ لأن ذلك كان يكون موافقاً لما كان عليه الأمر قبل قوله عليه الصلاة والسلام: «غسل يوم الجمعة واجبٌ على كلِّ محتلم» و«على كل مسلم»، وهذا القول منه عليه الصلاة والسلام حكم زائد ناسخ للحالة الأولى بيقين لا شك فيه، ولا يحلُّ ترك الناسخ بيقين والأخذ بالمنسوخ^(١).

وعلى ما تقدم، فالقول بأن غسل الجمعة واجب قولٌ قويٌّ - في نظري -، فمن تركه فقد قَصَرَ فيما وجب عليه، وصلاته صحيحة إذا كان طاهراً، فإن الأصل في الأمر أنه للوجوب، ولا يصرف عنه إلى النذب إلا بدليل، وقد ورد الأمر بالغسل صريحاً، ثم تأيّد في معنى الوجوب بورود النصِّ الصريح الصحيح بأن غسل الجمعة واجبٌ. ومثل هذا الذي هو قطعيُّ الدلالة، والذي لا يحتمل التأويل لا يجوز أن يُؤوَّلَ لأدلة أخرى، بل تُؤوَّلُ الأدلة الأخرى إن كان في ظاهرها المعارضة له، والله أعلم^(٢).

وقد ورد في بعض النصوص أن الفضل المرتَّب على التبكير للجمعة لا يحصل إلا لمن اغتسل، وذلك كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن

(١) «المحلى» (١٤/٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣٦٠/٢) وما بعدها، و«الرسالة» للشافعي، وتعليق أحمد شاكر (ص ٣٠٢) وما بعدها، و«إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد بحاشية الصنعاني (٣/١١٣)، و«الاختيارات» (ص ١٧)، و«نيل الأوطار» (٢٧٢/١).

رسول الله ﷺ قال: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً...» الحديث. ويأتي قريباً بتمامه إن شاء الله. وعليه يحمل ما أُطْلِقَ في باقي الروايات من ترتيب الفضل على التكبير من غير تقييد بالغسل^(١).

وقوله: «غُسْلَ الْجَنَابَةِ»؛ أي: غُسْلًا كغسل الجنابة في الكيفية، لا في الحكم على أحد القولين^(٢).

وقد حكى ابن القيم رحمه الله في المسألة قولاً ثالثاً، وهو التفصيل بين من له رائحة يحتاج إلى إزالتها، فيجب عليه، ومن هو مستغن عنه، فيستحب له، ثم ذكر أن الأقوال الثلاثة لأصحاب أحمد. وقد أشار الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» إلى هذا القول، وهو ظاهر اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحم الله الجميع^(٣).

والأفضل أن يغتسل للجمعة عند مُضِيِّهِ إليها؛ لأنه أبلغ في المقصود، ولا سيما إذا خشي أن يصيبه في أثناء النهار ما يزيل تنظيفه^(٤).

إن الحرص على الغسل يوم الجمعة أكبر دليل على تعظيم هذا اليوم والاهتمام بهذه العبادة العظيمة، وهذا الجمع الكثير، ومن الناس من لا يقيم وزناً لذلك، فتراه يحضر المسجد بهيئة رثة، أو بثياب مهنته، ويجمع إلى ذلك رائحة كريهة تنبعث من جسده يؤذي بها الحاضرين. فالله المستعان!

وليحذر المسلم من أمرٍ محرّم وقع فيه الكثيرون - ولا سيما الشباب - في هذا اليوم المبارك؛ ألا وهو حلق اللحية الذي صار يوم الجمعة ميعاداً

(١) «فتح الباري» (٢/٣٦٨). (٢) انظر: «فتح الباري» (٢/٣٦٦).

(٣) انظر: «زاد المعاد» (١/٣٧٧)، «فتح الباري» (٢/٣٦٣)، و«الإنصاف» (١/٢٤٧)، «الاختيارات» (ص ١٧).

(٤) «فتح الباري» (٢/٣٥٨).

له، يعدُّون ذلك من تمام الغسل وتمام الزينة، ولا ريب أنَّ حلق اللحية معصيةٌ، لأنَّ الرسول ﷺ أمر بإعفائها، ونهى عن حلقها. وحلقها في هذا اليوم أعظمُّ من حلقها في غيره؛ لشرف الوقت، فيكونُ في حلقها يومَ الجمعة محذوران:

الأول: الحلقُ نفسه؛ فإنه محرَّم شرعاً في الجمعة وغيرها؛ لأنَّ هذا من أحكام الشرع، لا من العادات.

الثاني: التزيُّن للجمعة بمعصية الله تعالى.

فعلى كل مسلم أن يراقبَ الله تعالى، وأن يكونَ زِيَّه ولباسُه موافقاً لأداب الشريعة وأحكامها، وأن يحذرَ كلَّ الحذرِ من التشبُّه بمن نُهيينا عن التشبُّه بهم؛ لأنَّ المتشبَّه بأعداء الله تعالى على حَظَرٍ عظيم. والله الموفق.



الحكم الثاني

حسن اللباس

على قاصد الجمعة أن يهتم بلباسه، ويتخير أحسن ما يجد. وتحسين الهيئة في الصلاة عموماً مطلوب - كما تقدم أول الكتاب - لكن اختص يوم الجمعة بمزيد عناية وردت عن الشارع.

فعن أبي أيوب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من اغتسل يوم الجمعة، ومسّ من طيب إن كان عنده، ولبس من أحسن ثيابه، ثم خرج وعليه السكينة حتى يأتي المسجد، ثم يركع ما بدا له، ولم يؤذ أحداً، ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يصلي، كانت له كفارة لما بينهما وبين الجمعة الأخرى»^(١).

وعن عبد الله بن سلام رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول على المنبر يوم الجمعة: «ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبين مهنته»^(٢).

إنَّ حسن اللباس يوم الجمعة ظاهرة بادية على كثير من الناس - والله الحمد - وهذا دليل إحساس بقيمة الزينة في هذا اليوم، لكن لا يزال أناس مقصّرين في هذا الجانب، وأكثرهم ممن تقدّمت بهم السنّ، فهم يحضرون إلى المسجد بثيابهم المعتادة، وقد يظهر منها روائح كريهة، فلعلهم يهتمون بلباسهم في هذا اليوم العظيم، فقد كان السلف الصالح من هذه الأمة يتجمّلون يوم الجمعة^(٣).

(١) أخرجه أحمد (٥٤٧/٣٨)، وابن خزيمة (١٣٨/٣)، والطبراني في «الكبير» (١٦٠/٤ - ١٦١)، وصححه الألباني «صحيح الترغيب» (٣٦٠/١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٠٧٨)، وابن ماجه (١٠٩٥)، وهو حديث صحيح له شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها. انظر: «الزوائد» للبوصيري (٢٠٧/١).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٣٧٤/٢).

وعلى المسلم أن يحذر الإسبال، الذي وقع فيه كثيرون - ولا سيما الشباب - فإنه محرّم، وفيه وعيد عظيم، وقد ثبت ذلك بنصوص كثيرة، بلغت مبلغ التواتر، ومن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار» ^(١).

وعنه - أيضاً - رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرّ إزاره بطراً» ^(٢).

وعن ابن جُرَيْجٍ - جابر بن سليم رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال له: «إياك والإسبال، فإنه من المَخِيلَةِ» ^(٣).

ومن هذه الأدلة وغيرها يؤخذ ما يلي:

أولاً: أن الإسبال منهى عنه مطلقاً، وأمّا ما ورد من التقييد بالخيلاء، فلا يفيد أن النهي مختصّ به لأمرين:

الأول: أن الحكم مختلف؛ فإن الوعيد في حال الخيلاء يختلف عن الوعيد في غير الخيلاء، وعليه فلا يُحمَلُ المطلق على المقيّد، فإن الإسبال للخيلاء كبيرة، وإن كان لغير الخيلاء فهو محرّم، ويُخشى أن يكون من الكبائر.

الثاني: أن الإسبال ذاته خيلاء؛ لقوله ﷺ: «إياك والإسبال، فإنه من المَخِيلَةِ».

ثانياً: في الإسبال مفسدٌ ومخالفاتٌ عديدة؛ ففيه مخالفةُ السنة في اللباس، وارتكابُ النهي، وفيه الخيلاء والإعجاب بالنفس، وفيه التشبُّه بالنساء، وفيه الإسرافُ بتعريض الملبوس للنجاسة والقذر ومسح مواطئ الأقدام، وقبل هذا كله التعرض للوعيد الشديد في الدنيا والآخرة ^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٥٧٨٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٨٨)، ومسلم (٢٠٨٧).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٠٨٤)، وأحمد (٢٣٤/٣٤ - ٢٣٩)، والحاكم (١٨٦/٤) وصححه، ووافقه الذهبي.

(٤) انظر: رسالة «حدّ الثوب والأزرة»، تأليف الشيخ: بكر أبو زيد.

الحكم الثالث

السواك للجمعة

من تمام الزينة يوم الجمعة أن يهتمَّ المصلي بالسواك، وهو مطلوبٌ من المصلي عند كل صلاة، وإذا ثبت السواك في غير الجمعة، فهو في الجمعة مَعَ الأمر بالاعتسال لها وإحسان الهيئة أولى ^(١).

وقد ورد في سواك الجمعة نصٌّ خاص؛ فعن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «غُسل يوم الجمعة على كل محتلم، وسواك، ويمَسُّ من الطيب ما قَدَرَ عليه» ^(٢).

وفي حديث ابن عباس المتقدم في غسل الجمعة: «فَمَنْ جَاءَ الْجُمُعَةَ فليغتسل، وإن كان طيبٌ فليَمَسَّ منه، وعليكم بالسواك».



(١) «فتح الباري» (٣٧٥/٢).

(٢) رواه مسلم (٨٤٦) (٧)، وانظر: «فتح الباري» (٣٦٤/٢).

الحكم الرابع

الطيب يوم الجمعة

إِنَّ الطَّيِّبَ مِنْ حُسْنِ الْهَيْئَةِ وَجَمَالِ الْمَظْهَرِ، وَطَيِّبِ الرَّائِحَةِ أَمْرٌ مَرْغُوبٌ فِيهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا يَفِيدُ تَأْكِيدَ اسْتِعْمَالِ الطَّيِّبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَهْمَا كَانَ قَلِيلًا، وَقَدْ وَرَدَ - أَيْضًا - فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: «وَأَنْ يَمَسَّ طَيِّبًا إِنْ وَجَدَ»^(١).

فَعَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَسْتَعِدَّ بِالطَّيِّبِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، لِيَرْتَاحَ النَّاسُ بِجَوَارِهِ، وَيُظْهِرَ الْمَسْجِدَ بِالْمَظْهَرِ الطَّيِّبِ، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِامْتِثَالِ جَمِيعِ النَّاسِ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: (وَأَدَابُ الْجُمُعَةِ ثَلَاثَةٌ: الطَّيِّبُ، وَالسَّوَاكُ، وَاللِّبَاسُ الْحَسَنُ. وَلَا خِلَافَ فِيهِ لَوُرُودِ الْآثَارِ بِذَلِكَ)^(٢).

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: (قَوْلُهُ: «وَيَمَسُّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ»: يَحْتَمِلُ لِكَثْرَتِهِ، وَيَحْتَمِلُ لِتَأْكِيدِهِ مِمَّا وَجَدَهُ مِنَ طَيِّبٍ، وَبَدَلِيلُ قَوْلِهِ: «لَوْ مِنْ طَيِّبِ الْمَرْأَةِ»، يَرِيدُ الْمَكْرُوهَ لِلرِّجَالِ، وَهُوَ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ، فَأَبَاحَهُ هُنَا؛ لِعَدَمِ غَيْرِهِ، وَلِلزَّرُورَةِ إِلَيْهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَأْكِيدِهِ)^(٣).



(١) أخرجه البخاري (٨٨٠)، ومسلم (٨٤٦) (٧).

(٢) «بداية المجتهد» (٢٠٦/١).

(٣) «شرح القاضي عياض على صحيح مسلم» (٢٣٦/٣).

الحكم الخامس

المبادرة إلى حضور المسجد

ينبغي على المصلي يوم الجمعة أن يُبادِرَ إلى الحضور؛ للشواهد العظيمة المرتبة على ذلك في جميع الصلوات، وفي الجمعة فضائل خاصة حسب الأول فالأول، وقد دلَّ على ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من اغتسل يوم الجمعة، ثم راح في الساعة الأولى، فكأنما قرَّبَ بدنةً، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرَّبَ بقرةً، ومن راح في الساعة الثالثة، فكأنما قرَّبَ كبشاً أقرنً، ومن راح في الساعة الرابعة، فكأنما قرَّبَ دجاجةً، ومن راح في الساعة الخامسة، فكأنما قرَّبَ بيضةً، فإذا خرج الإمام حَضَرَتِ الملائكةُ يستمعون الذكرَ». وفي رواية لمسلم: «إذا جلس الإمام طَوَّأ الصُّحُفَ، وجاءوا يستمعون الذكرَ»^(١).

إن في التبكير إلى الجمعة فضلاً عظيماً لا ينبغي للمؤمن أن يفرط فيه، فإن الأحاديث دلت على أن المبادرة إلى الجمعة قد ساوى المتقرب بالمال، فكأنه جمع بين عبادتين: بدنية ومالية، وهذه خصوصية للجمعة، لم تثبت لغيرها من الصلوات^(٢).

واعلم أنَّ المراد بالساعة في هذا الحديث: الزمن، لا الساعة المعروفة، وفي هذا الحديث خمس ساعات ما بين طلوع الشمس وخروج الإمام، فيقسمُ الزمنُ صيفاً أو شتاءً على خمس ساعات، ويُعرَفُ مقدار كلِّ ساعة من هذه الساعات الخمس^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٨٤١)، ومسلم (٨٥٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣٦٦/٢).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٣٦٨/٢ - ٣٦٩)، و«المجموع» (٥٤١/٤).

والمراد بطيِّ الصحف: طيُّ صحف الفضائل المتعلقة بالمبادرة إلى الجمعة، دون غيرها من سماع الخطبة، وإدراك الصلاة، والذكر، والدعاء، والخشوع، ونحو ذلك؛ فإنه يكتبه الحافظان قطعاً^(١).

إن التأخر في الحضور لصلاة الجمعة ظاهرة بيّنة في كثير من المساجد. ولا أدري كيف يرضى المسلم أن يُفوّت على نفسه هذا الفضل العظيم والثواب الجزيل بالكسل والقعود في بيته حتى يدخل الخطيب أو يفوته بعض الصلاة؟ إنَّ من الناس من لا يستيقظ يوم الجمعة إلا متأخراً، ومنهم من يشتغل بأمور دنياه من بيع وشراء، فيتأخّر في المجيء إلى منزله.

وقد كان التّبكيرُ إلى الجمعة من هدي السلف الصالح؛ يقول أنس بن مالك رضي الله عنه: (كنا نبكرُ إلى الجمعة ثم نقيّل)^(٢).



(١) «فتح الباري» (٢/٣٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٩٠٥، ٩٤٠).

الحكم السادس

المشي إلى الجمعة

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ ذَهَابُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ مَاشِيًّا إِنْ أَمَكَنَ؛ لِأَنَّ الْمَشْيَ إِلَى الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنَ الرُّكُوبِ، كَمَا تَقْدُمُ أَوَّلَ الْكِتَابِ، وَفِي الْجُمُعَةِ أَدَلَّةٌ خَاصَّةٌ؛ فَقَدْ بَوَّابُ الْبَخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صَحِيحِهِ، فَقَالَ: «بَابُ الْمَشْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ»، ثُمَّ سَأَلَ بِسَنَدِهِ إِلَى عَبَّادِ بْنِ رِفَاعَةَ، قَالَ: أَدْرَكَنِي أَبُو عَبْسٍ وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ».

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَلَفْظُهُ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: لِحَقْنِي عَبَّادُ بْنُ رَافِعٍ وَأَنَا مَاشٍ إِلَى الْجُمُعَةِ. فَقَالَ: أَبْشُرْ! فَإِنَّ خُطَاكَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. سَمِعْتُ أَبَا عَبْسٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى النَّارِ»^(١).

فَالْبَخَارِيُّ أَوْرَدَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي بَابِ (الْمَشْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ) لِعُمُومِ «فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فَدَخَلَتْ فِيهِ الْجُمُعَةُ، وَلَكُونُ رَاوِي الْحَدِيثِ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ. هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢). قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَسْتَحَبُّ أَنْ يَذْهَبُوا رَجَالَةً إِلَى الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ)^(٣).

وَعَلَى السَّاعِي إِلَى الْجُمُعَةِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، رَاجِلًا كَانَ أَوْ رَاكِبًا؛ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ فِي هَذَا الْحُكْمِ؛ وَلِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْمَتَّقَمِ: «ثُمَّ خَرَجَ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ».



(١) رواه البخاري (٩٠٧)، والنسائي (١٤/٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣٩١/٢).

(٣) «مسائل الإمام أحمد» (رواية ابنه) (٤٧٢).

الحكم السابع

في السفر يوم الجمعة

اعلم أن السفر يوم الجمعة قبل الصلاة له حالتان:

الأولى: أن يكون قبل الزوال.

الثانية: أن يكون بعد الزوال وقبل الصلاة.

فأمّا السفر قبل الزوال صباحاً أو ضحىً، فإنه يجوز - على الصحيح من قوليّ أهل العلم - وقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنه أبصر رجلاً عليه هيئة السفر، فسمعه يقول: لولا أن اليوم الجمعة لخرجت، فقال: اخرج، فإن الجمعة لا تحبس عن سفر. وفي لفظ: فاخرج ما لم يحن الرواح ^(١).

وعن صالح بن كيسان، قال: إن أبا عبيدة خرج يوم الجمعة في بعض أسفاره ولم ينتظر الجمعة ^(٢).

وعن الحسن أنه قال: (لا بأس بالسفر يوم الجمعة ما لم يحضر وقت الصلاة) ^(٣).

فهذه الآثار وغيرها تدلّ بمجموعها على جواز السفر يوم الجمعة ما لم يدخل وقت الصلاة، ولأنّ الإنسان لم يؤمر بحضور الجمعة قبل النداء، فلم يتعلّق به طلب.

(١) أخرجه الشافعي (١/١٥٤ ترتيب مسنده)، ومن طريقه البيهقي (٣/١٨٧) وأخرجه عبد الرزاق (٣/٢٥٠)، وابن أبي شيبة (٢/١٠٥) وإسناده جيد. وقال الألباني: (سنده صحيح).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣/٢٥٠)، وابن أبي شيبة (٢/١٠٥) قال الألباني: (إسناده جيد) «الأجوبة النافعة» (ص ٦٥).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/١٠٥) وإسناده صحيح.

وقد ورد عن السلف آثارٌ تدلُّ على مَنع السفر يومَ الجمعة بعد الفجر حتى يصليَ الجمعة، وبها أخذ جمعٌ من أهل العلم ^(١).

أما السفر بعد الزوال، فيَحْرُمُ على من تلزمه الجمعة قبل أن يُصَلِّيَهَا، على قول الجمهور من أهل العلم؛ لأنه بعد الزوال يكون قد دخل الوقت بالاتفاق، والغالب أنَّ الإمام يحضر بعد الزوال، فيكون بسفره قد تعمَّد ترك الواجب، ويستدل على ذلك - أيضًا - بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩].

وجه الدلالة: أنَّ الله تعالى أمر بالسعي إلى الجمعة وترك البيع؛ لأنه ذريعة إلى التشاغل عنها وعدم حضورها، فكذلك ينهى عن السفر إذا نُودي للصلاة، لأنه مانع من حضورها، وتعليق الحكم بالنداء أولى من تعليقه بالزوال ^(٢).

واعلم أنه لم يثبت عن النبي ﷺ في السفر يومَ الجمعة شيء ^(٣)، وما ورد من ذلك، فهو ضعيف، فلا يُعَوَّلُ عليه، ومن ذلك ما ورد من دعاء الملائكة على من سافر يوم الجمعة بأن لا يُصَحَّبَ في سفره، ولا تُقضى له حاجة، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وبمعناه حديث ابن عمر رضي الله عنهما ^(٤).

قال الشوكاني، بعد ذكر الأقوال في حكم السفر يوم الجمعة: (والظاهر جوازُ السفر قبلَ دخول وقت الجمعة، وبعدَ دخوله، لعدم المانع من ذلك، وحديثُ أبي هريرة، وكذلك حديث ابن عمر لا يصلحان للاحتجاج بهما على المنع، لِمَا عرفت من ضعفهما ومعارضتهما ما هو

(١) انظر: «المغني» (٢٤٧/٣)، و«فضائل الجمعة» (ص ٣١٩).

(٢) انظر: «المغني» (٢٤٧/٣)، و«الشرح الممتع» (٢٩/٥).

(٣) انظر: «أحاديث الجمعة» (ص ٣٣٠).

(٤) انظر: «السلسلة الضعيفة» (١/٢٥٣ - ٢٥٤).

أنهضُ منهما، ومخالفَتُهُمَا لِمَا هو الأصلُ، فلا يُنتقل عنه إلا بناقل صحيح، ولم يوجد.

وأما وقت صلاة الجمعة، فالظاهر عدم الجواز لمن وجب عليه الحضور، إلا أن يخشى حصولَ مضرّةٍ من تخلفه للجمعة، كالانقطاع عن الرُقّة التي لا يتمكّن من السفر إلا معهم، وما شابه ذلك من الأعذار، وقد أجاز الشارع التخلّف عن الجمعة لعذر المطر، فجوازُه لما كان أدخل في المشقة منه أولى^(١).

وعلى ما تقدّم، فينهي عن السفر وقت صلاة الجمعة، إلا إن خاف فوت رُقّته، أو خاف إقلاغ الطائفة، ونحو ذلك مما يصلح عذرًا مسقطًا للجمعة، وكذا لو أمكنه أن يصلّيها في طريقه، كما هو متحقق الآن أكثر من زمن مضى. والله أعلم.



(١) «نيل الأوطار» (٣/٢٦١).

الفصل الثاني

في أحكام حضور مسجد الجمعة

الحكم الأول

الحذر من تخطي الرقاب وأذية الآخرين

عند تأمل النصوص الواردة في فضل الجمعة نرى فيها تعليق غفران ما بين الجمعتين من الذنوب على خصال متعددة؛ منها:

عدم أذية الآخرين؛ ففي حديث أبي أيوب المتقدم: «ولم يؤذ أحداً». وفي حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يغتسل رجل يوم الجمعة، ويتطهر بما استطاع من طهر، ويدهن من دهنه، أو يمس من طيب بيته، ثم يروح إلى المسجد ولا يفرق بين اثنين، ثم يصلي ما كتب له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى»^(١).

قال الشوكاني: (وظاهر الحديث أن تكفير الذنوب من الجمعة إلى الجمعة مشروط بوجود جميع ما ذكر في الحديث من الغسل والتنظيف والتطيب أو الدهن وترك التفرقة والتخطي والأذية والتنفل والإنصات، وكذلك لبس أحسن الثياب، كما وقع في بعض الروايات، والمشي بالسكينة كما وقع في أخرى، وترك الكبائر كما في رواية أيضاً)^(٢).

وعليه فيتعين في حق المصلي يوم الجمعة أن يكف أذاه عن الآخرين، والأذية تكون بأمور منها:

١ - التفرقة بين اثنين: وذلك بالعود بينهما، أو إخراج أحدهما والعود في مكانه^(٣)، بل عليه أن يطلب التوسعة من الحاضرين. وعن

(١) رواه البخاري (٨٨٣).

(٢) «نيل الأوطار» (٣/٢٦٨).

جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الجمعة، ثم ليخالف إلى مقعده، فيقعده فيه، ولكن - يقول: - افسحوا»^(١).

قال النووي: (وهذا النهي للتحريم، فمن سبق إلى موضع مباح في المسجد وغيره، يوم الجمعة أو غيرها، لصلاة أو غيرها، فهو أحق به، ويحرم على غيره إقامته لهذا الحديث)^(٢).

٢ - **تخطي رقاب المصلين:** فعلى الداخل للمسجد يوم الجمعة أن يحذر كل الحذر من تخطي رقاب الناس، ومضايقه الجالسين المتقدمين، فيجمع بين التأخر والتخطي والمضايقه. ويكثر ذلك في أفضل البقاع: في الحرمين الشريفين يوم الجمعة، وهذا من أذية المصلين وقلّة الفقه في الدين، وقد وقع التصريح في حبوط ثواب الجمعة للمتخطي فيما رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً: «من لغا أو تخطى كانت له ظهراً». قال ابن وهب - أحد رواة - : معناه: أجزأت عنه الصلاة وحُرم فضيلة الجمعة^(٣).

هذا وقد مضى الكلام على تخطي الرقاب بأوسع من هذا، وإنما أفردت الجمعة بالذكر؛ لكثرة التخطي فيها، ولورود نص خاص في النهي عن أذية المصلين يوم الجمعة، وبالله التوفيق.

٣ - **الإيذاء بالقول كالشتم أو الغيبة أو الاستهزاء^(٤) ونحو ذلك:** فليحفظ المصلي لسانه، ويلزم الصمت إذا سابه أحد أو تكلم عليه، ولا سيما عند مكان الجلوس، فيحاول أن يفسح له، ولا يردّ عليه، وقد رأينا من الداخلين للمساجد - ومنها: المسجد الحرام - من يطلق لسانه

(١) «فتح الباري» (٢/٣٩٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٧٨)، وتقدم حديث ابن عمر رضي الله عنه في الحكم الثاني والعشرين.

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٤/٤١٠).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٢/٤١٤)، والحديث يأتي بتمامه إن شاء الله.

(٥) انظر: «القول المبين في أخطاء المصلين» (ص ٣٦٣).

ويسّطه بالسُّوء إلى المتقدمين، وخيرُهم من حفظ لسانه، واشتغل بعبادة ربّه، فأقبل على صلاته وتلاوته.



الحكم الثاني

القرب من الإمام

إذا بكر الإنسان للمسجد يوم الجمعة، فينبغي له أن يدنو من الإمام، ولا يتأخر كما يفعله جمع من الناس، يحرمون أنفسهم فضيلة الدنو من الإمام والصف الأول، إمّا جهلاً منهم أو رغبة عن الثواب؛ فتراهم يجلسون وسط المسجد، أو في مؤخرته مع خلوة الصفوف الأول.

وقد تقدّم الكلام على فضل الصف الأول والقرب من الإمام، وتقدّم - أيضاً حديث سَمُرَةَ رضي الله عنها - : «احضروا الذّكر، وادنوا من الإمام، فإنّ الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخّر في الجنة، وإن دخلها» ^(١). قال الطيّبي: «أي: لا يزال الرجل يتباعد عن استماع الخطبة، وعن الصف الأول الذي هو مقام المقرّبين حتى يؤخّر إلى آخر صف المتسفلين، وفيه توهين أمر المتأخرين، وتسفيه رأيهم، حيث وضعوا أنفسهم من أعالي الأمور إلى سفاسفها...» ^(٢).



(١) تقدم تخريجه في المبادرة إلى حضور الجمعة.

(٢) «شرح الطيّبي» (٣/٢١٩).

الحكم الثالث

التنفل قبل دخول الإمام

إذا وصل إلى مكانه في الصفّ صَلَّى ما كُتِبَ له نفلاً غير مقيّد بعدد، دلّ على ذلك حديثُ سلمانَ المتقدم قريباً: «ثم يصلي ما كُتِبَ له»، وفي حديث أبي أيوب الذي سبق ذكره في الكلام على اللباس: «ثم يركع ما بدا له». فدلّ ذلك على مسألتين:

الأولى: أنّ المستحبّ لمن دخل المسجد يوم الجمعة أن يصلي قبل أن يجلس ما شاء حتى يخرج الإمام، وهذا نفلٌ مطلقٌ، وليس بسنة للجمعة؛ لأنّ الجمعة ليس لها سنة قبلية؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (ولهذا كان جماهير الأئمة متفقين على أنّه ليس قبل الجمعة سنة مؤقتة بوقت، مقدرة بعدد؛ لأنّ ذلك إنّما يثبت بقول النبي صلى الله عليه وآله أو فعله، وهو لم يسنّ في ذلك شيئاً لا بقوله ولا بفعله، وهذا مذهب مالك ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه، وهو المشهور في مذهب أحمد...^(١)).

وما يفعله بعض الناس - ولا سيما في المسجد الحرام - من صلاة ركعتين أو أربع بعد الأذان الأول يوم الجمعة مباشرة؛ معتقدين أنّ ذلك سنة للجمعة قبلها كما يصلّون قبل الظهر، فهذا لا أصل له، كما تقدم، ولا دليل لهم في حديث: «بين كل أذانين صلاة»^(٢)؛ لأنّ المراد بالحديث: الأذان والإقامة. وعلى فرض أنّ المراد بذلك الأذانان، فلا يصحّ الاستدلال به أيضاً؛ لأنه لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وآله يوم الجمعة

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨٩/٢٤)، وراجع: «الأجوبة النافعة» للألباني.

(٢) الحديث مضى تخريجه (ص ٥٣).

سوى الأذان الأول والإقامة، فيتعدّر فعلُ السنّة؛ لأنه كان بين الأذان والإقامة الخطبة، فلا صلاة بينهما^(١).

يقول ابن الحاج رحمته الله: (ويُنهي الناسُ عمّا أحدثوه من الركوع بعد الأذان الأول للجمعة؛ لأنه مخالفٌ لما كان عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم؛ لأنهم كانوا على قسمين: فمنهم من كان يركع حين دخوله المسجد، ولا يزال كذلك حتى يصعد الإمام المنبر؛ فإذا جلس عليه قطعوا تنفّلهم، ومنهم من كان يركع ويجلس حتى يصلي الجمعة، ولم يحدثوا ركوعاً بعد الأذان الأول ولا غيره. فلا المتنفل يعيبُ على الجالس ولا الجالسُ يعيب على المتنفل. وهذا بخلاف ما هم اليوم يفعلونه، فإنهم يجلسون حتى إذا أذن المؤذن قاموا للركوع...) ^(٢).

المسألة الثانية: أنه يصلي في أيّ وقتٍ كان؛ لأنه رحمته الله قال: «ثم يصلي ما كُتِبَ له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام». وظاهر هذا جواز الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال، وهذا من خصوصيات هذا اليوم أنه مستثنى من وقت النهي الذي هو قيامُ الشمس حتى تزول، كما بيّن ذلك العلامة المحقق ابن القيم رحمته الله في «زاد المعاد»، واحتج لذلك بحديث سلمان المذكور، وقال عقّبه: (فَنَدَبَهُ إِلَى الصَّلَاةِ مَا كُتِبَ لَهُ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ عَنْهَا إِلَّا فِي وَقْتِ خُرُوجِ الْإِمَامِ. وَلِهَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ؛ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: خُرُوجُ الْإِمَامِ يَمْنَعُ الصَّلَاةَ، وَخَطْبَتُهُ تَمْنَعُ الْكَلَامَ، فَجَعَلُوا الْمَانِعَ مِنَ الصَّلَاةِ خُرُوجَ الْإِمَامِ لَا انْتِصَافَ النَّهَارِ...) ^(٣).



(١) انظر: «الصحيحة» للألباني (٢٣٢).

(٢) «المدخل» لابن الحاج (٢/٢٣٩)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤/١٩٤).

(٣) «زاد المعاد» (١/٣٧٨).

الحكم الرابع

الاشتغال بالذكر وتلاوة القرآن

ينبغي لحاضر الجمعة إذا صَلَّى ما كُتِبَ له أن يشرع في تلاوة كتاب الله تعالى إن كان يُحَسِّنُ ذلك، وقد ذكر الفقهاء استحباب قراءة سورة الكهف يوم الجمعة؛ مستدلين بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين»^(١).

والمراد بيوم الجمعة: ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس، فكل ذلك ظرف لقراءة هذه السورة، وليس ذلك خاصاً بوقت صلاة الجمعة، كما قد يفهمه بعض الناس، فلو قرأها صباحاً أو بعد العصر حصل المقصود إن شاء الله، والله أعلم^(٢).

وإذا كان لا يحسن القراءة، فعليه أن يشتغل بذكر الله تعالى ودعائه، فإنَّ كل ما يُقال من الأذكار في غير يوم الجمعة يقال فيه، ويزداد استحباب كثرة الذكر فيه على غيره؛ لشرف الوقت.

(١) أخرجه الحاكم (٣٦٨/٢)، وعنه البيهقي (٢٤٩/٣) من رواية نعيم بن حماد، عن هشيم بن بشير، عن أبي هاشم الرماني، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. قال الحاكم: «صحيح الإسناد». قال الذهبي: «نعيم ذو مناكير». والحديث مداره على أبي هاشم الرماني الواسطي، وقد رواه عنه عدد من أصحابه، وفي سنده اختلاف، كما أن في متنه اختلافاً، والمحموظ وقفه على أبي سعيد رضي الله عنه، ولا يصح رفعه كما قال النسائي والبيهقي والذهبي وابن كثير وآخرون، ومع أنه موقوف فله حكم الرفع؛ لأن مثله لا يقال بالرأي، لكن ذكر بعض الباحثين أن الحديث موقوف على أبي سعيد بدون ذكر الجمعة فيه، فهي زيادة شاذة تفرد بها بعض أصحاب أبي هاشم الرماني، وفي الباب أحاديث أخرى كلها واهية. انظر: «الأحاديث الواردة في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة» للدكتور عبد الله بن فوزان بن صالح الفوزان.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤/٢١٥).

ويستحب الإكثار من الدعاء في جميع يوم الجمعة من طلوع الفجر إلى غروب الشمس رجاءً مصادفة ساعة الإجابة. فقد اختلف فيها على أقوال كثيرة. وفي هذه الساعة ورد حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة، فقال: «فيه ساعة لا يوافقها عبدٌ مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه»، وأشار بيده يقللها ^(١).

وقد ذكر العلماء استحباب الإكثار من الصلاة على النبي ﷺ في يوم الجمعة، وحاضر الصلاة الذي لا يشتغل بالقراءة يحرص على ذلك. مستدلين بحديث أوس بن أوس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة؛ فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا علي من الصلاة؛ فإن صلاتكم معروضة علي». قالوا: يا رسول الله، كيف تعرض عليك صلاتنا وقد أرمت؟ - يقولون: قد بليت - قال: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء» ^(٢).

ومن الناس من إذا صلى ما كتبت له استدعى النعاس حتى والإمام يخطب، وهذا قد حرم نفسه خيراً كثيراً، وفوت فضائل عديدة، فليحرص المسلم على دفع النعاس إما براحة قبل مجيئه للجمعة، أو بالقيام من مجلسه. فقد ورد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا نَعَسَ أحدكم في مجلسه يوم الجمعة، فليتحول إلى غيره» ^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٨٩/٣)، ومسلم (٨٥٢)، وانظر: «الأذكار» للنووي (ص ٨٠).

(٢) رواه أبو داود (١٠٤٧)، والنسائي (٩١/٣)، وابن ماجه (٣٤٥/١)، وأحمد (٨٤/٢٦)، وصححه ابن خزيمة (١٧٣٣)، وابن حبان (٩١٠)، والحاكم (٢٧٨/١)، (٤/٥٦٠)، وسكت عنه الذهبي، وصححه النووي في «الأذكار» (ص ١٠٦) والألباني في تخريج «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (ص ٣٧)، وضعفه الأئمة الكبار أمثال البخاري كما في «تاريخه» (٥/٣٦٥) وأبي حاتم كما في «العلل» (٥٦٥) وقال: (هذا حديث منكر)، فانظر: «جلاء الأفهام» لابن القيم (ص ٧٧)، و«شرح العلل» لابن رجب (٢/٦٨١)، ورسالة: أسعد تيم في دراسة هذا الحديث.

(٣) مضى تخريجه (ص ١٣٤).

والحكمة في الأمر بالتحوُّل أنَّ الحركة تُذهبُ النعاسَ، ويحتمل أن الحكمة فيه انتقاله من المكان الذي أصابته فيه الغفلة بنومه، والله أعلم ^(١).

وقد مضت كلمات حول هذه الظاهرة في الكلام على وظيفة الجالس في المسجد قبل أحكام الجمعة، والحمد لله رب العالمين.



(١) انظر: «نيل الأوطار» (٣/ ٢٨٤).

الحكم الخامس

الإنصات والاستماع للخطبة

ينبغي لحاضر الجمعة إذا شرع الإمام في الخطبة أن يُقْبَلَ عليه بوجهه ولا يستدبره أو يستقبل غير جهته؛ لفعل الصحابة رضي الله عنهم؛ لأن استقباله تهيئ لسماع كلامه وسلوك الأدب معه في استماع كلامه، فإذا استقبله بوجهه وأقبل عليه بجسده وبقلبه وحضور ذهنه، كان أدعى لفهم موعظته، وموافقتها فيما شرع له القيام لأجله^(١). قال الترمذي: (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم؛ يستحبون استقبال الإمام إذا خطب)^(٢).

وقال ابن القيم: (وكان صلى الله عليه وسلم إذا خطب قائماً في الجمعة استدار أصحابه إليه بوجوههم، وكان وجهه صلى الله عليه وسلم قبلهم في وقت الخطبة)^(٣). ومن هنا يتبين أن ما يفعله بعض الناس من الاعتماد على جدار أو عمود مستدبرين القبلة ووجه الخطيب أن هذا خلاف المطلوب، وانظر كيف أذن الشرع للخطيب أن يستدبر القبلة ليواجه المصلين، فكيف ينصرف بعض الناس ويستدبر القبلة والخطيب؟!

فإذا أقبل على الخطيب أنصت له مستمعاً مستفيداً. قال ابن القيم في ذكر خواص يوم الجمعة: (الخاصة التاسعة: الإنصات للخطبة إذا سمعها وجوباً في أصح القولين)^(٤). وقد تقدم في حديث سلمان: «ثم ينصت إذا تكلم الإمام». وهو يفيد أن الإنصات من الصفات التي رُبِّت عليها مغفرة ما بينه وبين الجمعة الأخرى.

والمراد: السكوت مطلقاً عن القراءة والذكر والحديث مع غيره،

(١) «فتح الباري» (٢/٤٠٢).

(٢) «جامع الترمذي» (٣/٢٨ - مع التحفة).

(٣) «زاد المعاد» (١/٤٣٠). (٤) «زاد المعاد» (١/٣٧٧).

ولا يلزم من تجويز تحية المسجد حال الخطبة - كما تقدم - تجويز الذكر مطلقاً؛ لأنَّ ذلك ثبت بدليل خاص^(١).

إنَّ المقصود من خطبة الجمعة وَعَظُ الناس وتذكيرهم، ولا يتم ذلك وغيره من المقاصد إلا بالإنصات للخطيب والإصغاء إليه، والبعث عن العبث بيد أو لحية أو ساعة أو سُبْحَةٍ أو سواك، ونحو ذلك مما يمنع الإقبال، وَيُشْعِرُ بالإعراض وعدم الاهتمام.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من اغتسل، ثم أتى الجمعة، فصلَّى ما قُدِّرَ له، ثم أنصت حتى يفرغ من خطبته، ثم يصلي معه، غُفِرَ له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام»^(٢).

وعنه أيضاً رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من توضأ فأحسن الوضوء، ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت، غُفِرَ له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام، ومن مسَّ الحصا فقد لغا»^(٣).

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من اغتسل يوم الجمعة ومسَّ من طيب امرأته - إن كان لها - ولبسَ من صالح ثيابه، ثم لم يتخطَّ رقاب الناس، ولم يلغُ عند الموعظة؛ كانت كفارة لما بينهما، ومن لغا وتخطَّى رقاب الناس كانت له ظُهرًا»^(٤). ومعنى (لم يلغُ): لم يتكلم ولم يشتغل بغير ما ندب إليه.

قال النووي: (قوله: «من مسَّ الحصا فقد لغا»: فيه النهي عن مسَّ الحصا وغيره من أنواع العبث في حالة الخطبة، وفيه إشارة إلى إقبال القلب والجوارح على الخطبة، والمراد باللغو هنا: الباطل المذموم

(١) انظر: «الأجوبة النافعة» (ص ٥٩). (٢) رواه مسلم (٨٥٧) (٢٦).

(٣) أخرجه مسلم (٧٥٧) (٢٧).

(٤) رواه أبو داود (٣٤٧)، وابن خزيمة (١٨١٠). قال الألباني: (سنده حسن)، «صحيح سنن أبي داود» (٧١/١).

والمردود^(١).

وقال ابن الأثير: (جَعَلَ الْمَسَّ كَاللَّغْوِ؛ لَأَنَّهُ يَشْغَلُهُ عَنْ سَمَاعِ الْخُطْبَةِ، كَمَا يَشْغَلُهُ الْكَلَامُ)^(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ»^(٣).

فإذا كان يُقَوِّتُ عَلَى نَفْسِهِ فَضِيلَةَ الْجُمُعَةِ بِقَوْلِهِ لِصَاحِبِهِ: أَنْصِتْ. وهو أمرٌ بالمعروف، فما دون ذلك من باب أولى^(٤).

ولهذا، فالمختار أن المستمع للخطبة لا يرد السلام، ولا يُشَمِّتُ العاطس؛ لأنَّ الاستماع واجبٌ بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال النووي في ذكر الأوجه عند الشافعية في هذه المسألة: (الصحيح المنصوص عليه تحريم تشميت العاطس كرد السلام)^(٥).

وفي «بدائع الفوائد» لابن القيم: في «مسائل الكوسج لأحمد»: قلت: إذا عطس الرجل يوم الجمعة؟ قال: لا تشمته. اهـ^(٦).

وفي مسائل الإمام أحمد لأبي داود: قال: قلت لأحمد: يرُدُّ السلام والإمام يخطب؟ قال: إذا كان ليس يسمعُ الخطبة فيردُّ، قلت: ويشمَّتُ العاطس؟ قال: إذا كان ليس يسمعُ الخطبة. يقول الله تعالى: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤] فإذا كان يسمع فلا، قيل لأحمد وأنا أسمع: رجل يسمع نعمة الإمام بالخطبة ولا يدري ما يقول يرُدُّ السلام؟ قال: لا،

(١) «شرح النووي على مسلم» (٣٩٦/٦).

(٢) انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (٤٢٩/٩).

(٣) رواه البخاري (٨٩٢)، ومسلم (٨٥١).

(٤) «شرح مسلم» للنووي (٣٨٧/٦).

(٥) انظر: «الأم» (٢٣٤/١)، «المجموع» (٥٢٤/٤)، و«روضة الطالبين» (٢٩/٢).

(٦) «بدائع الفوائد» (٢٧٨٣)، وانظر: «المغني» (١٩٨/٣).

إذا سمع شيئاً... قال أبو داود: سمعت رجلاً قال لأحمد: أرى الرجل يتكلم والإمام يخطب؟ قال: أشير إليه أو أوح إليه^(١).

وإذا دخل المسجد والإمام يخطب، فإنه لا يسلم على الحاضرين؛ لانشغالهم عن الرد عليه باستماع الخطبة^(٢).

ويستثنى من النهي عن الكلام والإمام يخطب ما إذا كلمه الإمام، كأن يكلم أحداً يصلح مكبر الصوت، أو كلم الإمام لمصلحة تتعلق بالخطبة، أو لحاجة تعني المسلمين، كأن ينبّه الخطيب على خطأ في آية، أو يعرض عليه الاستسقاء في الخطبة، ونحو ذلك.

ومن الأدلة: حديث أنس رضي الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ جاءه رجل، فقال: يا رسول الله، قحط المطر، فادع الله أن يسقينا، فدعا، فمطرنا، فما كدنا أن نصل إلى منازلنا، فما زلنا نُمطر إلى الجمعة المقبلة، قال: فقام ذلك الرجل - أو غيره - فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يصرفه عنا... الحديث^(٣).

قال الحافظ ابن حجر: (فيه جواز مكالمة الإمام في الخطبة للحاجة)^(٤). ومن الأدلة - أيضاً - حديث جابر رضي الله عنه قال: جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة، فقال: «أصليت يا فلان؟» قال: لا، قال: «قم فاركع»^(٥).



(١) «مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (ص ٥٨)، وراجع: «بداية المجتهد» (١/٢٠٢).

(٢) «المجموع» (٤/٥٢٣).

(٣) أخرجه البخاري (١٠١٥)، ومسلم (٨٩٧).

(٤) «فتح الباري» (٢/٥٠٦)، وانظر: «المغني» (٣/١٩٧ - ١٩٨).

(٥) تقدم تخريجه عند الكلام على حكم تحية المسجد.

الحكم السادس

لا يرفع يديه عند الدعاء في الخطبة

اعلم أنه لا يُشَرَعُ رفعُ اليدين حالَ دعاء الإمام في خطبة الجمعة، لا للخطيب ولا للسامعين. وقد ورد عن عُمارة بن رُوَيْبَةَ أنه رأى بِشَرَ بن مروان على المنبر رافعاً يديه. فقال: قَبَّحَ اللهُ هاتين اليدين، لقد رأيتُ رسول الله ﷺ ما يزيد على أن يقول بيده هكذا. وأشار بإصبعه المُسَبَّحَةِ، وفي رواية: يوم الجمعة^(١).

قال النووي: (هذا فيه أن السنة ألا يرفع اليدين في الخطبة، وهو قول مالك وأصحابنا وغيرهم، وحكى القاضي عن بعض السلف وبعض المالكية إباحته؛ لأن النبي ﷺ رفع يديه في خطبة الجمعة حين استسقى. وأجاب الأولون بأن هذا الرفع كان لعارض)^(٢).

وقال الشوكاني: (والحديث يدل على كراهة رفع الأيدي على المنبر حال الدعاء وأنه بدعة)^(٣).

وقال أبو شامة في ذكر بدع الجمعة: (وأما رَفَعُ أيديهم عند الدعاء فبدعة قديمة) وتبعه على ذلك السيوطي^(٤).

وجاء في «الاختيارات» لابن تيمية: (ويكره للإمام رفعُ يديه حالَ الدعاء في الخطبة، وهو أصحُّ الوجهين لأصحابنا؛ لأن النبي ﷺ إنما كان يشير بإصبعه إذا دعا، وأما في الاستسقاء فَرَفَعَ يديه لَمَّا استسقى على المنبر)^(٥).

(١) رواه مسلم (٨٧٤). (٢) «شرح مسلم» للنووي (٥/٤١١).

(٣) «نيل الأوطار» (٣/٣٠٨).

(٤) «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ١٤٢)، و«الأمر بالاتباع» (ص ٢٤٧).

(٥) «الاختيارات» (ص ٨٠)، وانظر: «فتح الباري» (٢/٤١٢).

الحكم السابع

في تحية المسجد والإمام يخطب

إذا دخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب، فإنه يصلي تحية المسجد ركعتين خفيفتين ولا يزيد عليهما؛ ليفرغ لسماع الخطبة. وذلك لما ورد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ خطب فقال: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الإمام فليصل ركعتين». وفي رواية: «فليركع ركعتين وليتجوّز فيهما»^(١).

فهذا دليلٌ صريحٌ على أن الداخل والإمام يخطب لا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد، وهو حجةٌ على من قال بعدم مشروعيتها حال الخطبة، وما أجابوا به عن هذا الحديث وأمثاله فهو غيرٌ ناهضٍ، وما أحسنَ قول الإمام النووي رحمته الله عن هذا الحديث. (وهذا نصٌّ صريحٌ لا يتطرّق إليه تأويل، ولا أظنُّ عالمًا يبلغه هذا اللفظ ويعتقده صحيحًا فيخالفه)^(٢).

كما أن حديث أبي قتادة: «إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يصلي ركعتين» يتناول بعمومه وقت أداء التحية حال الخطبة.

وليست الركعتان سنةً قبليةً للجمعة، فإنه لا سنة للجمعة قبلها - كما تقدّم - بل يصلي الداخل قبل صعود الإمام نفلاً مطلقاً غير مقيّد بعدد. وإنما هما تحية المسجد^(٣).

لكن لو دخل المسجد والمؤذن يؤذن، فهل يصلي التحية حال

(١) أخرجه البخاري (٨٨٨، ١١١٣)، ومسلم (٨٧٥).

(٢) «شرح مسلم» (٤١٢/٦)، وانظر: «المجموع» (٥٥١/٤ - ٥٥٢).

(٣) انظر: كتاب «الباعث على إنكار البدع والحوادث» لأبي شامة (١٥٩ - ١٦٠).

الأذان؛ ليفرغ لاستماع الخطبة، أو يجيبه ثم يصلي بعد فراغه؟
الظاهر أنه يصلي تحية المسجد ولا يتابع المؤذن في هذه الحال؛
لأن استماع الخطبة أكد. فإن إجابة المؤذن مستحبة عند الجمهور، كما
ذكره الحافظ ابن حجر^(١). وقد حكى الطحاوي عن قوم من السلف القول
بالجواب^(٢)، وهو ظاهر من صيغة الأمر في قوله ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ
فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ»^(٣).

وقد ذكر العلماء أن هذا الأمر صُرفَ عن الوجوب بما ورد عن
أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يُغَيِّرُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وكان يستمع
الأذان، فإن سمع مؤذناً أمسك وإلا أغار، فسمع رجلاً يقول: الله أكبر الله
أكبر. فقال رسول الله ﷺ: «على الفطرة». ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله.
أشهد أن لا إله إلا الله، فقال رسول الله ﷺ: «خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ». فإذا هو
راعي معزى^(٤).

لكن يحتمل أن الرسول ﷺ أجاب المؤذن، فقال مثل ما قال؛ إذ
ليس في الحديث ما ينفي ذلك، ثم إن هذا فعل، والأمر السابق قول،
والفعل منه ﷺ لا يعارض القول الخاص بالأمة^(٥).

والأظهر أن الصارف عن الوجوب قوله ﷺ لمالك بن الحويرث
ومن معه: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤْمِّكُمْ
أَكْبَرُكُمْ»^(٦)، ووجه الدلالة: أن المقام مقام تعليم، والحاجة داعية إلى
بيان كل ما يحتاجه هؤلاء الذين وفدوا على النبي ﷺ، وقد لبثوا عنده
عشرين يوماً، وقد لا يكون عندهم علم بما قاله النبي ﷺ في متابعة

(١) «فتح الباري» (٩٣/٢). (٢) «شرح معاني الآثار» (١٤٦/١).

(٣) «نيل الأوطار» (٥٩/٢)، والحديث أخرجه البخاري (٦١١)، ومسلم (٣٨٣).

(٤) أخرجه مسلم (٣٨٢)، وانظر: «شرح معاني الآثار» (١٤٦/١).

(٥) انظر: «فتح الباري» (٩٣/٢)، و«نيل الأوطار» (٥٩/٢).

(٦) أخرجه البخاري (٦٣١)، ومسلم (٦٧٤).

الأذان، فلما ترك النبي ﷺ بيان ذلك مع دعاء الحاجة إليه عَلِمَ أن المتابعة غير واجبة^(١).

وقد ورد في «الموطأ» عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي: أنهم كانوا في زمان عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر، فإذا خرج عمر وجلس على المنبر وأذن المؤذن، «قال ثعلبة» جلسنا نتحدث، فإذا سكث المؤذنون وقام عمر يخطب أنصتنا، فلم يتكلم منا أحد^(٢).

قال النووي: (وفيه جواز الكلام حال الأذان)^(٣). اهـ.

وعلى ما تقدّم، فإن صح كون الأمر بإجابة المؤذن للاستحباب لصلاحية ما تقدّم لصرف الأمر عن الوجوب، فالحكم واضح بالنسبة إلى مسألتنا، وهي أنه يقدم تحية المسجد حال الأذان؛ لِيَفْرَغَ لأمر واجب، وهو استماع الخطبة. وإن قلنا: إن الأمر للوجوب فالظاهر أن استماع الخطبة أكد، بدليل تحريم الكلام حال الخطبة ووجوب الإنصات، ولا يحرم الكلام حال الأذان. ومما يؤيد ذلك أن الداخل مأمور بأن يتفرغ لسماع الخطبة ما أمكنه ذلك ولو بتخفيف تحية المسجد؛ لقوله ﷺ: «فليركع ركعتين، وليتجوّز فيهما». قال الشوكاني: (فيه مشروعية التخفيف لتلك الصلاة؛ ليتفرغ لسماع الخطبة)^(٤). اهـ.

وقال ابن قدامة: (وإن دخل المسجد فسمع المؤذن استحبه له انتظاره لِيَفْرَغَ، ويقول مثل ما يقول جمعاً بين الفضيلتين، وإن لم يقل كقوله وافتتح الصلاة فلا بأس، نص عليه أحمد)^(٥).

والظاهر أن هذا في غير الجمعة، وأما في الجمعة، فينبغي أن يصلي التحية لأجل استماع الخطبة، والله أعلم.

(١) انظر: «الشرح الممتع» (٧٥/٢).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (١٠٣/١)، وصححه النووي في «المجموع» (٥٥٠/٤)، وانظر: «تمام المنة» (ص ٣٣٩).

(٣) «المجموع» (٥٥٠/٤). (٤) «نيل الأوطار» (٢٩٣/٣).

(٥) «المغني» (٨٩/٢).

الحكم الثامن

بم تدرك الجمعة؟

لا تُدْرِكُ الجمعةُ إلا بإدراك ركعةٍ تامّة، وإن لم يدرك من الخطبة شيئاً، فمن دخل مع الإمام قبل أن يركع الركعة الثانية أو أدرك معه الركوع، فقد أدرك صلاة الجمعة، فيأتي بركعة أخرى وتتمّ صلاته، وهذا قول الجمهور من أهل العلم، وهو الراجح في المسألة، ودليل ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعةً من الصلاة، فقد أدرك الصلاة»^(١).

وهذا نص عام يشمل جميع الصلوات، ومنها: صلاة الجمعة. وقد بَوَّبَ الترمذي رحمته الله على هذا الحديث في «جامعه» بقوله: (باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعةً). ثم قال: (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، قالوا: من أدرك ركعةً من الجمعة صلى إليها أخرى، ومن أدركهم جلوساً صلى أربعاً، وبه يقول: سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق)^(٢).

أمّا من أدرك مع الإمام أقلّ من ركعة؛ كأن يدركه بعد أن رفع رأسه من ركوع الركعة الثانية، أو في السجود، أو في التشهد، فقد فاتته الجمعة، لمفهوم الحديث المتقدم؛ فإن مفهومه أنّ من أدرك أقل من ركعة لم يكن مدرّكاً للصلاة.

وعليه أن يصليها ظهراً أربع ركعات، ولو كان قد دخل مع الإمام بنية الجمعة، فإذا سلّم الإمام نوى الظهر ثم صلاها، وهذا هو القول الراجح - إن شاء الله - ولا يسع الناس العملُ بغيره؛ لأن الظهر فرع عن

(١) تقدم تخريجه.

(٢) «جامع الترمذي» (٢/٤٠٢ - ٤٠٣).

الجمعة، فإذا انتقل من الجمعة إلى الظهر، فقد انتقل من أصل إلى بدل.
وكلاهما فرض الوقت^(١).

ويستثنى من ذلك ما إذا صليت الجمعة قبل الزوال وأدرك مع الإمام أقل من ركعة، فإنه لا يتمها جمعة؛ لأنه لم يدرك منها ركعة، ولا يصلحها ظهراً؛ لأنه لم يدخل وقت الظهر، فيتمها نفلاً فإذا دخل وقت الظهر بالزوال صلى الظهر. والله أعلم^(٢).



(١) انظر: «المغني» (٣/ ١٨٩ - ١٩٠)، و«الشرح الممتع» (٥/ ٦١ - ٦٢).

(٢) انظر: «المغني» (٣/ ١٩٠)، و«الشرح الممتع» (٥/ ٦١).

الحكم التاسع

الصلاة بعد الجمعة

إذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين أو أربعاً، نقله ابن قدامة عن الإمام أحمد، وفي رواية عنه: أو ستاً^(١). وقد دل على ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم الجمعة، فليصل بعدها أربعاً»، وفي رواية: «من كان منكم مصلياً بعد الجمعة، فليصل بعدها أربعاً»^(٢). وفي هذه الرواية بيان الصارف للأمر، وأنه ليس للوجوب، بل للاستحباب؛ لقوله: «من كان منكم مصلياً»^(٣).

وعن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته^(٤).

وعنه - أيضاً - قال: كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة، ويصلي بعدها ركعتين في بيته، ويحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك^(٥).

قال أبو شامة: أراد بقوله: (أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك): أنه كان يصلي الركعتين بعد الجمعة في بيته، ولا يصليهما في المسجد، وذلك هو المستحب^(٦).

وقال شارح «سنن أبي داود»: (والحاصل أن النبي ﷺ أمر الأمة

(١) «المغني» (٢٤٨/٣). (٢) رواه مسلم (٨٨١).

(٣) «شرح النووي على مسلم» (٤١٨/٦).

(٤) رواه البخاري (٩٣٧)، ومسلم (٨٨٢).

(٥) رواه أبو داود (١١٢٨)، ونقل في «نيل الأوطار» (٣١٨/٣) عن العراقي أنه قال: (إسناده صحيح).

(٦) «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ١٦١).

أمرًا مختصًا بهم بصلاة أربع ركعات بعد الجمعة، وأطلق ذلك ولم يقيده بكونها في البيت، واقتصره ﷺ على ركعتين كما في حديث ابن عمر لا ينافي مشروعية الأربع لعدم المعارضة بينهما^(١).

وأما الست ركعات، فهي مروية عن طائفة من الصحابة؛ منهم علي وابن عمر وأبو موسى رضي الله عنهم أجمعين؛ جمعًا بين هذا وهذا^(٢).

وصلاة هذه السنة في المنزل أفضل، ولو صلاها في المسجد جاز، لا فرق في ذلك بين الركعتين أو الأربع^(٣). ومما يدل على أفضلية الصلاة في المنزل قوله ﷺ: «أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»^(٤)، وتقدم ذلك، والله أعلم.



(١) «عون المعبود» (٣/ ٤٨١).

(٢) انظر: «سنة الجمعة» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله تحقيق: سعد المزعل (ص ٦٢)، وانظر: «المغني» (٣/ ٢٤٩).

(٣) انظر: «تمام المنة» (ص ٣٤١ - ٣٤٣).

(٤) تقدم تخريجه ص (١٨١).

الحكم العاشر

إذا اجتمع العيد والجمعة

إذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد سقط وجوب الجمعة وحضورها عن صلي العيد، على الأظهر من أقوال أهل العلم، ودليل ذلك حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه أَنَّ معاوية بن أبي سفيان سأله: هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيدين اجتماعاً في يوم واحد؟ قال: نعم، قال: فكيف صنع؟ قال: صلي العيد ثم رخص في الجمعة، فقال: «من شاء أن يصلي فليصل» ^(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اجتمع في يومكم هذا عيدان، فمن شاء أجزأه من الجمعة، وإنا مجمعون» ^(٢).

وعن عثمان رضي الله عنه: أنه خطب في يوم عيد وجمعة، فقال: من أحب من أهل العوالي أن ينتظر الجمعة فلينتظر، ومن أحب أن يرجع فقد أذنت له ^(٣).

فهذه أدلة صحيحة تفيد أن صلاة العيد تجزئ عن صلاة الجمعة، في حق من صلي العيد، فلا يجب حضورها. وتكون هذه الأدلة مخصصة؛ لعموم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩].

(١) أخرجه أبو داود (١٠٧٠)، والنسائي (١٩٤/٣)، وابن ماجه (٤١٥/١)، وأحمد (٦٨/٣٢). وهو حديث رجاله ثقات، إلا إياس بن أبي رملة، فهو مجهول، لكن نقل الحافظ في «التلخيص» (٩٤/٢) أن علي بن المديني صحح الحديث.

(٢) أخرجه أبو داود (١٠٧٣)، وابن ماجه (١٣١١)، قال في «الزوائد» (٢٣٧/١): «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات».

(٣) أخرجه البخاري (٥٥٧٢).

وينبغي للإمام أن يقيم الجمعة ليشهدها من شاء شهودها ومن لم يحضر العيد، وإن صلى الإنسان العيد والجمعة فهو أكمل، لينال الأجر، ويحظى بالفضيلة، أمّا من لم يصل الجمعة، فإنه تجب عليه صلاة الظهر، على قول جمهور أهل العلم، فإن حضر جماعةً فذاك، وإلا صلى وحده، والله أعلم.



الباب الثالث

في أحكام حضور المرأة المسجد

وفيه ثلاثة فصول:

- **الأول:** في حكم حضور المرأة المسجد.
- **الثاني:** في شروط حضورها المسجد.
- **الثالث:** في أهم الأحكام التي تنفرد بها المرأة عن الرجل في الصلاة.

الفصل الأول

في حكم حضور المرأة المسجد

لقد أذن الإسلام للمرأة أن تخرج إلى المسجد وتصلي مع الناس . ومع هذا فقد حثها على أن تصلي في بيتها ؛ لأنه أستر لها ، ولئلا تفتن غيرها .

فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تمنعوا نساءكم المساجد ، وبيوتهن خير لهن » ^(١) .

وعن أم حميد الساعدية رضي الله عنها : أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله : إني أحب الصلاة معك ، فقال : « قد علمت ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حُجرتك ، وصلاتك في حُجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد الجماعة » ^(٢) .

قال الحافظ ابن حجر : (ووجه كون صلاتها في الإخفاء أفضل : تَحَقُّقُ الأَمْنِ فيه من الفتنة ، ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة) ^(٣) .

وإذا كان ابن حجر رحمته الله قد قال هذا في زمانه في القرن التاسع ، فكيف لو رأى هو وغيره من أهل العلم ما عليه النساء في زماننا من

(١) أخرجه أبو داود (٥٦٧) ، وأحمد (٣٣٧/٩) ، وهو حديث صحيح بشواهده ، ومنها حديث ابن مسعود رضي الله عنه عند أبي داود (٥٧٠) بإسناد جيد .

(٢) أخرجه أحمد (٣٧/٤٥) ، وابن خزيمة (٩٥/٣) وإسناد أحمد حسن ، قاله في «فتح الباري» (٣٥٠/٢) ، وله شواهد ، منها حديث ابن مسعود رضي الله عنه المذكور .

(٣) «فتح الباري» (٣٥٠/٢) .

خروجهن متبرجات متطيبات كاسيات عاريات، حتى في أفضل بقعة على وجه الأرض: في بيت الله الحرام!.

لا ريب أن مثل هؤلاء يحرم خروجهن إلى المساجد وغير المساجد، ويجب على وليهن منعهنَّ وعدم الإذن لهن، ولكن أين العيرة الإسلامية من أولياء أمورهن؟ إن أكثرهم لا يرفع طرفاً ولا يحرك لساناً، فإلى الله تعالى المشتكى!!.

وقال شارح «مسند الإمام أحمد»: (يستفاد من هذا الحديث - حديث أم حميد - مشروعية تستر المرأة في كل شيء حتى في صلاتها وعبادة ربها، وكلما كانت في مكان أستر كان ثوابها أعظم وأوفر؛ لهذا أرشدها النبي ﷺ إلى أخفى مكان في بيتها وأبعده عن الناس، وهو ﷺ لا يرشد إلا إلى كل خير، فبادرت بالعمل بإرشاده، وأمرت ببناء مسجد لها في أبعد ناحية لها في بيتها وأظلمها، ولا زالت تعبد الله ﷻ حتى ماتت، رحمها الله^(١)).

وعن عائشة رضيها قالت: أعتم رسول الله ﷺ بالعتمة حتى ناداه عمر: نام النساء والصبيان، فخرج النبي ﷺ فقال: «ما ينتظرها أحد غيركم من أهل الأرض» ولا يصلى يومئذ إلا في المدينة، وكانوا يصلون العتمة فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول^(٢).

فهذا الحديث دلّ على وجود النساء في المسجد وحضورهن الجماعة. وليس هذا بواجب عليهن.

قال أبو محمد بن حزم: (وأما النساء، فلا خلاف في أن شهودهن الجماعة ليس فرضاً، وقد صحَّ في الآثار كون نساء النبي ﷺ في حُجرهنَّ لا يخرجنَّ إلى المساجد)^(٣).

(١) «بلوغ الأمانى» (١٩٩/٥). ولو قال: ﷺ لكان أولى.

(٢) تقدم تخريجه ص (٧٤). (٣) «المحلى» (١٩٦/٤).

وإذا استأذنت المرأة زوجها أو وليها في الخروج إلى المسجد، ملتزمة بالشروط المعتبرة، فإنه يأذن لها؛ لأن الرسول ﷺ أمر بذلك؛ فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن»^(١).

وعنه - أيضاً - رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»^(٢).



(١) أخرجه البخاري (٨٦٥)، ومسلم (٤٤٢).

(٢) أخرجه مسلم (٤٤٢)، وأخرجه البخاري بأطول من هذا (٨٥٨).

الفصل الثاني

في شروط حضور المرأة المسجد

ليس للمرأة أن تخرج إلى المسجد، ولا يحلّ لزوجها أو وليّها أن يأذن لها إلا بشروط ذكرها العلماء. بعضها دل عليه النص، وبعضها مُلحق بالمنصوص؛ لمشاركته له في علته^(١)، والشروط هي:

١ - ألا تكون متطيبة. لما ورد عن زينب الثقفية رضي الله عنها قالت: قال لنا رسول الله ﷺ: «إذا شهدت إحداكن المسجد، فلا تمسّ طيباً»^(٢)؛ أي: إذا أرادت حضور المسجد فلا تتطيّب؛ لأن الطيب من أسباب الفتنة وتحريك شهوة الرجال. ويلحق به الزينة؛ كالثياب الفاخرة، والحليّ وصوت الخلخال، ونحو هذا، فلا بد أن تكون المرأة عند خروجها إلى المسجد على درجة تامة من التستر والبعد عن كل ما يثير الرجال.

٢ - أن تغضّ بصرها كما أمرها ربّها، فلا تنظر إلى الرجل الأجنبي. قال الله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

قال ابن كثير رحمّه الله: (أي: عمّا حرّم عليهن من النظر إلى غير أزواجهن، ولهذا ذهب كثير من العلماء إلى أنه لا يجوز للمرأة أن تنظر إلى الأجانب بشهوة ولا بغير شهوة أصلاً...)^(٣).

وقال النووي رحمّه الله: (الصحيح الذي عليه الجمهور من العلماء وأكثر

(١) انظر: «أضواء البيان» (٢٣٦/٦).

(٢) أخرجه مسلم (٤٤٣).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٤٦/٦).

الصحابة بأنه يحرم على المرأة النظر إلى الرجل الأجنبي، كما يحرم عليه النظر إليها^(١).

ولا ريب أن الفتنة مشتركة، فكما أن نظر الرجل إلى المرأة سبب الافتتان بها، كذلك نظرُها إليه سبب للافتتان به.

٣ - ألا يكون في الطريق إلى المسجد ما يُخاف منه مفسدة. فإن كان الطريق غير آمن ويُخشى عليها من الفساق حرم خروجُها؛ لمُظَنَّةِ الفتنة وتحقق الفساد.

٤ - أن تكون متحجبةً الحجاب الشرعي بستر جميع بدنِها، فتستر الوجه والكفين والقدمين، ولا يحلُّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تخرج إلى المسجد كاشفةً عن وجهها وكفيها، تذهب لأداء عبادة هي في بيتها أفضل، ولكنها تبوء بإثم عظيم بما جنت على نفسها وعلى غيرها من الفتنة وتحريك دواعي الشهوة.

٥ - ألا تختلط بالرجال؛ لا في الطريق ولا في المسجد، ولا تتقدم إلى صفوف الرجال ولا إلى أماكن الرجال، بل تصلي خلفهم بعيدة عنهم. وقد ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها، وشرها أولها»^(٢).

٦ - ألا ترفع صوتها في الصلاة؛ لا في القراءة، ولا في التأمين، ولا في تنبيه الإمام إذا سها، بل تكتفي في الأخير بالتصفيق؛ لقوله ﷺ: «التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء»^(٣).

٧ - أن تنصرف قبل الرجال، لئلا يزاحمها الرجال في الطرقات،

(١) «شرح النووي على مسلم» (٣٥٣/١٠).

(٢) أخرجه مسلم (٤٤٠).

(٣) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٤٢٢).

أو على أبواب المساجد. وقد ورد عن أم سلمة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سلّم يمكث في مكانه يسيرًا.

قال ابن شهاب: فنرى - والله أعلم - لكي ينفذ من ينصرف من النساء قبل أن يدركهن الرجال ^(١).

قال الحافظ ابن حجر: (وفي الحديث: مراعاة الإمام أحوال المأمومين، والاحتياط في اجتناب ما قد يُفضي إلى المحذور، وفيه اجتناب مواضع التُّهم، وكراهة مخالطة الرجال للنساء في الطُّرقات، فضلاً عن البيوت... وفيه أنّ النساء كنَّ يحضرن في المسجد...) ^(٢).

وقصارى القول أنّ المرأة مأمورة بالسّتر والبُعد عن كلّ ما يثير الرجال حال خروجها من منزلها عموماً، وإلى المسجد خصوصاً.

وعلى المرأة المسلمة أن تكون وقّافة عند حدود الله تعالى، ولتعلم يقيناً أنّ الذي أمرها بالصلاة وأباح لها أن تخرج إلى المسجد هو الذي أمرها بالحجاب والحشمة والعفة والحياء، فكيف تطيعه في الأول وتعصيه في الثاني؟؟ كيف تكون مأجورة بفعل ما نهى عنه الشارع؟ كيف تؤدي مباحاً وسيلته محرمة؟ إنه لا يبعد أن تكون صلاتها ناقصة؛ لأن المعاصي إذا لم تُبطل الأعمال، فإنها تُنقصها.

وإن الأسى ليحرق القلب عندما ترى كثيراً من النساء في أفضل البقاع - بيت الله الحرام - وما هنّ عليه من التبرُّج، وكشف الوجه، وإظهار المحاسن، وهن ذاهبات لأداء عبادة عظيمة في أقدس بقعة على وجه الأرض، ثم مزاحمتهن للرجال في المطاف، أو عند الأبواب دخولاً وخروجاً، أضف إلى ذلك تقدّم بعض النساء للصلاة في ساحة المطاف قريباً من الكعبة. تظنّ أنّ ذلك أفضل! وأين الأفضلية والرجال يمرون حولها والرسول صلى الله عليه وسلم يقول في الحديث المتقدم: «وشرُّ صفوف النساء

(٢) «فتح الباري» (٢/٣٣٦).

(١) أخرجه البخاري (٨٠٢).

أولها؛ أي: لقربها من الرجال. فكيف إذا ذهبت تزاحم الرجال، وتصلّي في أماكنهم؟! فالله المستعان!!.

وعلى المرأة أن تحذر من مزاحمة الرجال في الأبواب، ولا سيما في الخروج، فإمّا أن تنتظر حتى تذهب حَظْمَةُ الناس، وإما أن تبادر بالخروج بعد سلام الإمام قبل أن يدركها الرجال، وإلا فمن المعلوم أن المستحب للرجال أن يثبتوا بقدر ما يروون أنّ النساء قد انصرفن. ولكن أكثرهم لا يفقهون..

والأولى تخصيص أبواب للنساء، بل هذا متعيّن؛ تأسّيًا بما حصل في القرن الأول، لما فيه من المصالح العظيمة.



الفصل الثالث

في أهم الأحكام التي تنفرد بها المرأة عن الرجل في الصلاة

اعلم أنّ الأصل في الأحكام الشرعية - ومنها الصلاة - أن المرأة تشارك الرجل فيها، فما ثبت في حق الرجل ثبت في حق المرأة، إلا ما دلّ الدليل على استثنائه. وقد جاء في أحكام الصلاة مسائل تنفرد بها المرأة، لوجود أدلة تفيد ذلك، وأهم هذه الأحكام ما يلي:

١ - موقف المرأة خلف الإمام:

لا خلاف بين أهل العلم أنّ السنة أن تقف المرأة خلف الرجل، فإذا صلى رجل ومعه امرأة وقفت خلفه، وإن كان معه رجل آخر وقف الرجل عن يمينه والمرأة خلفهما. وإن حضر رجال ونساء وقف الرجال خلف الإمام صفًا واحدًا أو صفوفًا، ثم تقف النساء بعد الرجال صفًا واحدًا أو صفوفًا^(١).

وقد دلّ على ذلك حديث أنس رضي الله عنه قال: صليت أنا وبتيم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمّي - أمّ سليم - خلفنا^(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خير صفوف الرجال أولها، وشرّها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها، وشرّها أولها»^(٣).

فدلّ الحديث على أنّ خير الصفوف للرجال أولها، والنساء بالعكس، وهذا يفيد أن النساء تكون خلف الرجال^(٤).

(١) انظر: «الإحكام فيما يختلف فيه الرجال والنساء من الأحكام» (٤٠٧/١).

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٧)، ومسلم (٦٥٨)، وقد تقدم.

(٣) تقدم تخريجه قريباً. (٤) «أحكام الإمامة» (٣٢١).

وعلى المرأة إذا حضرت المسجد أن تتأخّر وتبتعد عن الرجال وعن صفوفهم، لئلا يحصل الاختلاط إذ كثرت الصفوف، أو تسمع النساء كلام الرجال وترى حركاتهم، فيتعلّق القلب بهم، وتحصل الفتنة.

وقد ذكر العلماء أن المراد بالحديث السابق - حديث أبي هريرة رضي الله عنه -: النساء اللاتي يصلين مع الرجال في مكان واحد، وأمّا إذا صلّين في مكان خاصّ بهن - كما يوجد في بعض المساجد - فهن كالرجال، خير صفوفهن أولّها وشرّها آخرها ^(١).

وقد أفاد هذا الحديث أن النساء يقفن في الصلاة صفوفًا لا منفردات، وعليهن أن يُسوِّين صفوفهنّ، لعموم الأدلة في الأمر بتسوية الصفوف، وسدّ الفرج، وتكميل الصف الأول فالأول.

فإن وقفت المرأة منفردة خلف صف النساء من دون عذر لم تصحّ صلاتها على الراجح من قولي أهل العلم، فيكون حكمها حكم الرجل المنفرد خلف صف الرجال؛ لأن أحكام النساء مساوية لأحكام الرجال، إلا ما استثناه الدليل، وليس هنا دليل على استثناء وقوف المرأة خلف صف النساء، وإنّما الدليل على استثناء وقوف المرأة المنفردة خلف صف الرجال، كما تقدم ^(٢).

وإذا صفّ الرجل أو الرجال خلف صفّ النساء - كما قد يوجد في المسجد الحرام أيام الحج أو في رمضان إذا كثّر الناس - صحّت الصلاة لوجود الضرورة في مثل ذلك، على الراجح من قولي أهل العلم ^(٣).

وينبغي للرجل ألا يقف بجانب امرأة في الصلاة، بل ينتقل إلى مكان آخر؛ خشية الافتتان بها، ولا تبطل صلاة المرأة ولا صلاة الرجل

(١) انظر: «شرح النووي على مسلم» (٤/٤٠٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٣/٣٩٦)، «أحكام الإمامة» (ص ٣٣٠).

(٣) «أحكام الإمامة» (ص ٣٢٦).

إذا وقفت المرأة في صف الرجال - على الراجح من قولي أهل العلم -، وإذا أرادت امرأة أن تقف بجانبه أمرها أن تبتعد عنه^(١)، لئلا تفتنه في صلاته وتشتغل به.

٢ - موقف إمامة النساء:

لو دخلت نساء المسجد وقد انقضت الصلاة، أو كنَّ في مجمع خاص - كبيت أو مدرسة - جاز لهن أن يصلين جماعةً، وكذا لو كانت الصلاة نافلةً، إذا لم يتخذ ذلك عادةً^(٢).

والسنة أن تقف إمامة النساء في وسط الصف، ولا تبرز أمامهن؛ لأن ذلك أستر، والمرأة مطلوب منها الستر^(٣).

وقد ورد عن أم ورقة بنت نوفل: أن النبي ﷺ كان يزورها في بيتها، وجعل لها مؤذناً يؤذن لها، وأمرها أن تؤم أهل دارها^(٤).

(١) «أحكام الإمامة» (ص ٣٢٢)، و«فتاوى ابن عثيمين» (٤٣/١٣).

(٢) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/٣٥٧)، و«الإحكام» (٢/١١٥) و«الشرح الممتع» (١٩٨/٤).

(٣) انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٣/٢٤٦).

(٤) أخرجه أبو داود (٥٩١)، وأحمد (٢٥٥/٤٥)، وابن خزيمة (٨٩/٣)، وابن الجارود (٣٣٣)، والدارقطني (٤٠٣/١)، والحاكم (٢٠٣/١)، والبيهقي (١٣٠/٣) من طريق الوليد بن جُميع، عن ليلى بنت مالك وعبد الرحمن بن خلاد الأنصاري، عن أم ورقة الأنصارية.

* وهذا سند حسن، كما قال الألباني في «الإرواء» (٢/٢٥٦). وقد ذكره الحافظ في البلوغ (٤٢٤) ونقل تصحيحه عن ابن خزيمة، وأقره، مع أنه قال في «التلخيص» (٢٨/٢): «وفي إسناد عبد الرحمن بن خلاد وفيه جهالة». وقال في «تهذيب التهذيب» (٩٧/٢) «وقد حسن الدارقطني حديث أم ورقة في كتاب السنن، وأشار أبو حاتم إلى جودته».

* وقد رجعت إلى سنن الدارقطني، ولم أجد له كلاماً عليه، كما إنني لم أقف على ما ذكره عن أبي حاتم، فالله أعلم.

* وفي رجال الإسناد كلام. فالوليد بن جُميع قال عنه المنذري في «مختصر =

والمراد بـ (أهل دارها): النساء. وأمّا إمامة المرأة للرجل، فإنها لا تجوز على الصحيح من أقوال أهل العلم، لِمَا في ذلك من المفسد العظيمة، والله أعلم.

٣ - مرور المرأة بين يدي المصلي:

تقدّم أنه يحرم المرور بين يدي المصلي وسُترته، أو بين يديه قريباً منه إذا لم يكن له سُتره، وهو آثم بالإجماع، ولا خلاف في أنّ مرور الرجل لا يقطع صلاة المصلي^(١).

وأما المرأة إذا مرّت بين يدي المصلي، فعائمة أهل العلم أنها لا تقطع الصلاة، لحديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبلته، فإذا سجد غمزني، فقبضت رجليّ، فإذا قام بسطتُهما. قالت: والبيوت يومئذٍ ليس فيها مصابيح^(٢).

والقول الثاني: أنها تقطع الصلاة. وهو قول الحسن البصري،

= السنن (٣٠٧/١): «فيه مقال: وقد أخرج له مسلم». اهـ.

* والحق أنه حسن الحديث. قال أحمد وأبو زرعة وأبو داود: لا بأس به، ووثقه ابن معين والعجلي وابن سعد. ذكر ذلك في «تهذيب التهذيب» (١٢٢/١١)، لكنه قد تفرد به عن شيخه: جدته ليلي، وابن خلاد، ويلي بنت مالك لا تعرف، كما قال ابن القطان، والحافظ في «التقريب»، وعبد الرحمن بن خلاد قال عنه ابن القطان: مجهول الحال. وكذا قال الحافظ، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩٨/٥)، ثم إنه لم يسمع من أم ورقة، ولعل من حسنه رأى أن رواية ابن خلاد مقرونة برواية ليلي بنت قائف تقوي إحداهما الأخرى، لا سيما والذهبي يقول في «فصل النسوة المجهولات» كما في «الميزان» (٦٠٤/٤): «ما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها».

* وقد ورد في الباب آثار أخرى كلها فيها مقال، لكنها باجتماعها قد تقوى، وتكون دليلاً على الجواز في مثل هذه المسألة، إذا لم يتخذ ذلك عادة، والعلم عند الله تعالى.

(١) انظر: «مراتب الإجماع» (ص ٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٢، ٥١٤)، ومسلم (٥١٢).

وابن حزم، ورواية عن الإمام أحمد، اختارها عددٌ من أصحابه؛ لحديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يَصْلِي، فَإِنَّهُ يَسْتَرُّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ». قلت: يا أبا ذر، ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر؟ قال: يا ابن أخي، سألت رسول الله ﷺ كما سألتني، فقال: «الكلب الأسود شيطان»^(١).

وهذا دليلٌ صحيح لا مطعن فيه، ونصٌ صريح لا لبس في دلالة، على أن مرور المرأة أمام المصلي يقطع صلاته.

وأما حمل هذا الحديث على أن المراد بالقطع: القطع عن الخشوع والذكر^(٢) لشغل القلب بها والالتفات إليها؛ لأنها تفسد الصلاة فهو ضعيف؛ لأن شغل القلب لا يختص بالثلاثة المذكورة^(٣). ثم إنه ورد حديث أبي ذر عند ابن خزيمة وابن حبان بلفظ: «تُعَادُ الصَّلَاةُ مِنْ مَمَرِّ الْحِمَارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْكَلْبِ الْأَسْوَدِ»^(٤).

وأما ما ورد من أن الرسول ﷺ كان يصلي وأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عائشة رضي الله عنها نائمة بين يديه، فلا دلالة فيه على عدم القطع؛ لأن فساد الصلاة مقرونٌ بمرور المرأة أمام المصلي لا بالصلاة إلى النائم أو المضطجع أو الجالس^(٥).

والمرادُ بالمرأة التي تقطع الصلاة: البالغة. أمَّا الصغيرة التي لم

(١) أخرجه مسلم (٥١٠).

(٢) «الخلاصة» للنووي (٥٢٦/١).

(٣) «الإحكام» (٤١٩/١).

(٤) أخرجه ابن خزيمة (٨٣١)، وابن حبان (٢٣٩١).

(٥) انظر: «زاد المعاد» (٣٠٦/١)، «الإحكام» (٤٢٠/١).

تَبْلُغُ، فلا تقطع الصلاة^(١)؛ لما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يقطع الصلاة الكلب والمرأة الحائض»^(٢).

وهذه المسألة، وإن كانت نادرة الوقوع في المساجد، لكنها قد توجد في المسجد الحرام. فعلى المسلم أن يمنع من مرور الإنسان بين يديه، ولا سيما المرأة؛ فإنها تقطع الصلاة. وقد أجاز بعض العلماء المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام؛ لأن الناس يكثرُونَ بمكة، لأجل قضاء نُسُكهم ويزدحمون فيها. وهذا وإن كان تعليلًا قويًا من حيث النظر، ولكنه معارضٌ بعموم أدلة القطع، ولا مخصص لها^(٣) - كما تقدم - لكن للضرورة أحكام. والله أعلم.

وإلى هنا تم ما أردنا كتابته في عصر يوم الثلاثاء التاسع من شهر الله المحرم، بداية العام الرابع عشر بعد الأربع مئة والألف، سائلاً المولى تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه، نافعاً لعباده، وأصلي وأسلم على خير خلقه وخاتم أنبيائه محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه.

ثم تم الفراغ منه لإعداده للطبعة الثالثة في الساعة الحادية عشرة وخمس وأربعين دقيقة من ضحى يوم الاثنين الموافق للثاني من شهر جمادى الأولى من عام سبع وعشرين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم. والحمد لله على توفيقه.



(١) انظر: «الإنصاف» (١٠٧/٢)، «تصحيح الفروع» (٤٧٤/١).

(٢) أخرجه أبو داود (٧٠٣)، والنسائي (٦٤/٢)، وابن ماجه (٩٤٩)، وأحمد (٢٩٣/٥)، وأشار أبو داود (١٨٧/١) إلى تضعيفه، وصححه النووي في «المجموع» (٢١٢/٣).

(٣) انظر: «إتحاف الإخوة» (ص ١٩٥).

الفهارس

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الآثار.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٧	٥٥
سورة البقرة		
﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾	١٢٥	١٢٤
﴿وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾	١٤٤	٦٨
﴿فَأَسْبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾	١٤٨	٤٣
﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾	٢٢١	٨٤
﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾	٢٥٥	١٧٨
﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾	٢٨٦	١٤٦
سورة آل عمران		
﴿وَلَوْ ءَامَرَ أَهْلَ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾	١١٠	٢٣٦
﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَعْفَرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا﴾	١٣٣	٤٣
﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ﴾	١٩٠	٥٩
سورة النساء		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾	٤٣	٧٩
سورة المائدة		
﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾	٢	٢٠٨
سورة الأعراف		
﴿فَأَسْتَمِعُوا لَهُمْ وَأَنْصِتُوا﴾	٢٠٤	٢٦٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة التوبة		
﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾	٢٨	٨٢
سورة الإسراء		
﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعًى﴾	١٩	٦٨
﴿فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَّشْكُورًا﴾	١٩	٦٨
سورة الأنبياء		
﴿يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾	٩٠	٤٣
سورة المؤمنون		
﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ . . .﴾	١ - ١١	٥٧
سورة النور		
﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ﴾	٣١	٢٧٨
﴿يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ﴾	٣٥	٦٠
﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ . . .﴾	٣٦ - ٣٨	٤٤
سورة الأحزاب		
﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم﴾	٤٣	٥٠
سورة غافر		
﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾	٦٠	٥٣
سورة الدخان		
﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾	٢٩	١٨٣
سورة محمد		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾	٣٣	١١١
﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾	٣٣	١١٠

سورة ق

﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَرَ السُّجُودِ﴾ ٤٠ ١٧٢

سورة الجمعة

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ ٩ ٢٧٠ ، ٢٤٧ ، ٦٧
﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا﴾ ١٠ ٩٠

سورة التغابن

﴿فَانْفِقُوا لِلَّهِ مَا أَسْطَعْتُمْ﴾ ١٦ ١٤٦

سورة الزلزلة

﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ ٤ ١٨٣



فهرس الأحاديث

الصفحة	راويہ	طرف الحديث
(أ)		
١٣٨	أنس بن مالك	أتموا الصف المقدم ثم الذي يليه فما
١٣٠	أبو هريرة	أحب البلاد إلى الله تعالى مساجدها
١٥٠	معاذ بن جبل	إذا أتى أحدكم والإمام على حال فليصنع
١٥٠	أبو قتادة	إذا أتيتم الصلاة فعليكم بالسكينة فما
١١٢	عائشة	إذا أحدث أحدكم في صلاته فليأخذ
٢٧٧	عبد الله بن عمر	إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد
١٠٨	أبو هريرة	إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة
١٤٦		إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
٥٥	أبو هريرة	إذا أمّن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه
٦٦	رجل من الأنصار	إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ثم خرج
٧٠	أبو هريرة	إذا توضأ أحدكم في بيته ثم أتى المسجد
٦٥	أبو هريرة	إذا ثوب للصلاة فلا يسعى إليها أحدكم
٢٦٣	جابر بن عبد الله	إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج
١٥٠	أبو هريرة	إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فكبروا
٢٦٤	مالك بن الحويرث	إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم
٦١	أنس بن مالك	إذا خرج الرجل من بيته فقال باسم الله
١٠٢	أبو قتادة	إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى
٨٩	أبو هريرة	إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي
٨٩	أبو حميد وأبو أسيد	إذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح

طرف الحديث	راويہ	الصفحة
إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد	أبو هريرة	١٣٣
إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة	أبو هريرة	٦٥
إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول		٢٦٤
إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس	زينب الثقفية	٢٧٨
إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من	أبو سعيد الخدري	٢١٦
إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها	أبو هريرة	٢٦٨
إذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذ	أبو هريرة	٨٧
إذا صلى أحدكم فليستتر لصلاته ولو بسهم	سبرة بن معبد	١١٨
إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليدن	سهل بن أبي حثمة	١١٨
إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليدن	أبو سعيد الخدري	١١٨
إذا صليتم فأقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم	أبو موسى الأشعري	٥٥
إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين	أبو هريرة	٥٥
إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه	أبو هريرة	٢٠٥
إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره إذا كان	أبو ذر الغفاري	١١٩
إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل	جابر بن عبد الله	١٨٢
إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت	أبو هريرة	٢٦٠
إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدًا يمر	عبد الله بن عمر	١٢٠
إذا كبر فكبروا	أنس بن مالك	١١٠
إذا نفس أحدكم وهو في المسجد فليتحول	عبد الله بن عمر	١٣٤
إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان وله ضراط	أبو هريرة	١٢٧
أعتم رسول الله ﷺ بالعتمة حتى ناداه عمر	عائشة	٧٤
أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه	عبد الله بن عمرو	٨٩
أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة		٢٦٩
أقيموا الصفوف وحاذوا بين المكاتب وسدوا	عبد الله بن عمر	١٣٧
أقيموا صفوفكم فإني أراكم من وراء ظهري	أنس بن مالك	١٣٨
أكلنا مع رسول الله ﷺ شواء في المسجد	عبد الله بن الحارث	٢٢٤
ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا	أبو هريرة	٤٩

٢١٤	أبو سعيد الخدري	ألا إن كلکم مناج ربہ فلا يؤذین بعضکم
١٤٧	وابصة	ألا دخلت فی الصف أو جذبت رجلاً یصلي
٥٩	عبد الله بن عباس	اللهم اجعل فی قلبي نوراً وفي لساني نوراً
١٦٦		اللهم اغفر لی ذنبي کله دقه وجله وأوله
١٧٠		اللهم اغفر لی ما قدمت وما أخرت وما
١٦٧		اللهم اغفر لی وارحمני وعافني واهدني
١٧٢	ثوبان	اللهم أنت السلام ومنک السلام تبارکت
٦١	أم سلمة	اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أظل أو
١٧٤	سعد بن أبي وقاص	اللهم إني أعوذ بك من البخل وأعوذ بك
١٦٩		اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن
١٦٩		اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا
١٦٢		اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت
١٧٨	عقبة بن عامر	أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ بالمعوذات دبر
١٧٦	زيد بن ثابت	أمرؤ أن یسبحوا دبر کل صلاة ثلاثاً وثلاثين
٤٨	أبو هريرة	إن أحدکم فی صلاة ما دامت الصلاة تحبسه
٦٢	أبو موسى الأشعري	إن أعظم الناس أجراً فی الصلاة أبعدهم إليها
٥٧	عمار بن ياسر	إن الرجل لينصرف وما كتب له من صلاته إلا
١٨٥	أبو سعيد الخدري	أن رسول الله ﷺ أبصر رجلاً یصلي وحده فقال
٢٢١	أنس بن مالك	أن رسول الله ﷺ أتى بمال من البحرین فقال
١٨٩	أبو بكرة	أن رسول الله ﷺ أقبل من نواحي المدينة يريد
١٨٠	معاوية بن أبي سفيان	أن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك أن لا توصل صلاة
١٢٨	أبو هريرة	أن رسول الله ﷺ خرج وقد أقيمت الصلاة وعدلت
٢٥٦	أبو هريرة	أن رسول الله ﷺ ذکر يوم الجمعة فقال فيه
١٤٥	وابصة بن معبد	أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً یصلي خلف الصف
١٨١	رجل من الصحابة	أن رسول الله ﷺ صلى العصر فقام رجل یصلي
١١٨	عبد الله بن عمر	أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج يوم العيد أمر

طرف الحديث	راوي	الصفحة
أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حامل أمانة	أبو قتادة الأنصاري	٧٣
أن رسول الله ﷺ نهى أن يوطن الرجل المكان		٢٠٢
أن رسول الله ﷺ نهى عن الشراء والبيع في	عبد الله بن عمرو	١٣٣
إن صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته	أبي بن كعب	١٨٧
إن في الصلاة شغلاً	عبد الله بن مسعود	٩٩
إن الله ﷻ وملائكته يصلون على الذين يصلون	عائشة	١٣٧
إن لكم بكل خطوة درجة		٦٦
إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا		١٥٢
إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه		١٩٤
إن المصلي يناجي ربه فلينظر بما يناجيه	فروة بن عمرو	٢١٥
أن معاذاً كان يصلي مع رسول الله ﷺ العشاء		١٩٥
إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فيه خلق	أوس بن أوس	٢٥٦
أن النبي ﷺ صلى بالبطحاء وبين يديه عنزة	عون بن أبي جحيفة	١١٩
أن النبي ﷺ كان إذا سلم يمكث في مكانه	أم سلمة	٢٨٠
أن النبي ﷺ كان يزور أم ورقة في بيتها	أم ورقة بنت نوفل	٢٨٤
أن النبي ﷺ كان يقول في دبر كل صلاة	المغيرة بن شعبة	١٧٣
إن هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين فمن	عبد الله بن عباس	٢٣٣
إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا	أنس بن مالك	١٣١
أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور	جبير بن مطعم	٨٣
أنه ﷺ صلى في الكعبة وبينه وبين الجدار	عبد الله بن عمر	١٢٣
أنه ﷺ لما رفع رأسه من السجدة الثانية	مالك بن الحويرث	١٦٧
أنه نهى أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس	عبد الله بن عمر	٢٠٥
أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم مكة	عائشة	١١٤
اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه	أبو هريرة	٢٧٠
اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ولا تتخذوها	عبد الله بن عمر	١٨٢

الصفحة

راويها

طرف الحديث

١٠٣	عبد الله بن بسر	اجلس فقد آذيت
١٤٥	علي بن شيبان	استقبل صلاتك فلا صلاة للذي خلف الصف
١٣٦	أبو مسعود البصري	استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم

(ب)

٨٢	أبو هريرة	بعث النبي ﷺ خيلاً فجاءت برجل من
٥٣	عبد الله بن مغفل	بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة
٢٦١	أنس بن مالك	بينما رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ
٨٥	أبو سعيد الخدري	بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلع
٦٧	أبو قتادة الأنصاري	بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ إذ سمع
١١٥	جابر بن عبد الله	بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ جاء
٧٣	أبو قتادة	بينما نحن في المسجد جلوس خرج علينا

(ت)

١٦٨		التحيات لله والصلوات والطيبات السلام
١١٣		تحية البيت الطواف
١٧٥	أبو هريرة	تسبحون في دبر كل صلاة عشراً وتحمدون
٢٨٦		التسبيح للرجال والتصفيق للنساء
٢٨٦	أبو ذر الغفاري	تعاد الصلاة من ممر الحمار والمرأة والكلب
٩١	أبو سعيد الخدري	تقدموا فائتموا بي وليأتم بكم من بعدكم

(ث)

١٢٤	جابر بن عبد الله	ثم نفذ إلى مقام إبراهيم ﷺ فقرأ
-----	------------------	--------------------------------

(ج)

٢٦١	جابر بن عبد الله	جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس يوم
٧٦	واثلة بن الأسقع	جنبوا مساجدكم صبيانكم

(ح)

٥٨	أنس بن مالك	حَبَّبَ إِلَى الطَّيِّبِ وَالنِّسَاءِ وَجَعَلَتْ قَرَّةَ
٢٣٣	أبو هريرة	حَقَّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ

(خ)

٩٨	عبد الله بن عمر	خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَبَاءٍ يَصْلِي فِيهِ قَالَ
١٢٤	أبو جحيفة	خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ فَصَلَّى بِالْبَطْحَاءِ
٦٩	أبو موسى الأشعري	خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَعًا يَخْشَى
٦٨	أبو بكرة	خَسَفَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ
١٧٥	عبد الله بن عمرو	خَلْتَانِ لَا يَحْصِيهِمَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ
١٣٧	عبد الله بن عمر	خِيَارَكُمْ أَلَيْنَكُمْ مَنَاقِبَ فِي الصَّلَاةِ وَمَا مِنْ خُطْوَةٍ
٢٧٩	أبو هريرة	خَيْرَ صَفُوفِ الرِّجَالِ أُولَئِهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا
٢٢٩	أبو هريرة	خَيْرَ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

(د)

١٠٣	جابر بن عبد الله	دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ
١٤١	عبد الله بن عمر	دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ
٥٣	أنس بن مالك	الدَّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يَرُدُّ

(ر)

١٢٥	مطلب بن أبي وداعة	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا ثُمَّ
٨٦	عبد الله بن الشخير	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي فِي نَعْلَيْهِ
٧٣	أبو قتادة الأنصاري	رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّاسِ وَأَمَامَةَ بِنْتِ
١٦٤		رَبِّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مَبَارَكًا
٥٢	براء بن عازب	رَبِّي قَنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عَذَابَكَ أَوْ

(ز)

١٥٥	أبو بكرة	زَادَكَ اللَّهُ حَرَصًا وَلَا تَعُدُّ
-----	----------	---------------------------------------

(س)

- سأفعل
عبدان بن مالك ٢٠٦
سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي ١٦١
سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى ١٦١
وعائشة
سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ٤٧
سوا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من تمام ١٣٦
أنس بن مالك

(ش)

- شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر في ١٩٢
يزيد بن الأسود
شهدت مع النبي ﷺ حجته فصليت معه ١٠٦
يزيد بن الأسود

(ص)

- الصف الأول على مثل صف الملائكة ولو ٩١
أبي بن كعب
صل الصلاة لوقتها فإن أدرتكم الصلاة ١٩٢
صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين
عبد الله بن عمر ١٨٧
صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة ٩٦
زيد بن ثابت ١٨١
صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل صلاة ١٣٧
مالك بن الحويرث
صلوا كما رأيتموني أصلي ٢٨٢
صليت أنا ويقيم في بيتنا خلف النبي ﷺ
أنس بن مالك

(غ)

- غسل الجمعة واجب على كل محتلم ٢٣٣
أبو سعيد الخدري

(ف)

- فأنا رأيت رسول الله ﷺ يعقد ١٧٧
عبد الله بن عمرو
فإن هو قام وصلى فحمد الله وأثنى عليه ٥٧
عمرو بن عبسة
فرقع دون الصف ثم مشى إلى الصف ١٤٤
أبو بكرة
فقام إلى خشبة معروضة في المسجد فاتكأ ٧١
أبو هريرة

(ق)

٦٣	أبي بن كعب	قد جمع الله لك ذلك كله
٢٧٥	أم حميد الساعدية	قد علمت وصلاتك في بيتك خير لك من
٧٨	أنس بن مالك	قوموا فلاصل بكم

(ك)

١٢٣	سهل بن سعد	كان بين مصلى رسول الله ﷺ وبين الجدار
١٤٣	براء بن عازب	كان رسول الله ﷺ يتخلل الصف من ناحية
٢٦٨	عبد الله بن عمر	كان رسول الله ﷺ يصلي بعد الجمعة ركعتين
٢٦٤	أنس بن مالك	كان رسول الله ﷺ يغير إذا طلع الفجر وكان
٨٨	عائشة	كان النبي ﷺ يحب التيمن ما استطاع في
٢١٤	جابر بن سمرة	كنا إذا أتينا رسول الله ﷺ جلسنا حيث
٢٢٥	عبد الله بن الحارث	كنا نأكل على عهد رسول الله في المسجد
٢١٨	رفاعة بن رافع	كنا يوماً نصلي وراء النبي ﷺ فلما رفع

(ل)

٨٠	عائشة	لا أحل المسجد لحائض ولا جنب
١٠٣	طلحة بن عبيد الله	لا إلا أن تطوع
١٥٢		لا تفعلوا إلا بأمر القرآن فإنه لا صلاة لمن
٢٧٧		لا تمنعوا إماء الله مساجد الله
٢٧٥	عبد الله بن عمر	لا تمنعوا نساءكم المساجد ويوتهن خير
١٠٦		لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس
١٥٢		لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
٥٣	أنس بن مالك	لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة
٤٨	أبو هريرة	لا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة
١٢٧	أبو هريرة	لا يسمع النداء في مسجدي هذا ثم يخرج
٢٤٩	سلمان الفارسي	لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر بما
٢٥٠	جابر بن عبد الله	لا يقيمن أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم

٢٤٠	أبو هريرة	لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر إزاره
١٣٦	نعمان بن بشير	لتسوّن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم
٢٣١	عبد الله بن مسعود	لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس ثم
٩١	أبو هريرة	لو تعلمون أو يعلمون ما في الصف المقدم
٢١٦		لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه
٩١	أبو هريرة	لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول
٢٠٨	عبد الله بن عمر	ليصل أحدكم في مسجده ولا يتتبع المساجد
٧٧	أبو مسعود البصري	لينني منكم أولوا الأحلام والنهى عن الذين
٢٣١	أبو هريرة وابن عمر	لينتهين أقوام من ودعهم الجمعات أو

(م)

٢٤٠	أبو هريرة	ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار
٥٠	أبو هريرة	ما توطن رجل مسلم المساجد للصلاة والذكر
٥٦	عائشة	ما حسدكم اليهود على شيء ما حسدكم
١٢٢	ضباعة بنت المقداد	ما رأيت رسول الله ﷺ صلى إلى عمود ولا
٢٣٩	عبد الله بن سلام	ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة
٥٤	عبد الله بن الزبير	ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها
١٠٠	صهيب الرومي	مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت
٧٢	سبرة	مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين
١٧٥	كعب بن عجرة	معقبات لا يخب قائلهن أو فاعلهن دبر
١١٢	علي	مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
٢١١		من أذى المسلمين في طرقهم وجبت عليه
١١٣		من أتى البيت فليحيه بالطواف
١١٠	أبو هريرة	من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة
١٢٨	عثمان بن عفان	من أدرك الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج
٢٤٠	أبو عبس	من اغبرت قدماء في سبيل الله فهو حرام على
٢٥٩	أبو هريرة	من اغتسل ثم أتى الجمعة فصلّى ما قدر له

الصفحة

راويها

طرف الحديث

٢٤٣	أبو هريرة	من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة
٢٣٧	أبو هريرة	من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح
٢٣٩	أبو أيوب	من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب إن
٢٥٩	عبد الله بن عمر	من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب امرأته
٦٣	أبو هريرة	من تطهر في بيته ثم مشى إلى بيت من بيوت
٢٣٥	أبو هريرة	من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة
٢٣٥	سمرة	من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل
٢٣٣	عبد الله بن عمر	من جاء منكم يوم الجمعة فليغتسل
١٧٥	أبو هريرة	من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين
١٣٧	عائشة	من سدَّ فرجة رفعه الله بها درجة وبنى له
٥٤	أنس بن مالك	من صلى لله أربعين يوماً في جماعة يدرك
٢٧٠	زيد بن أرقم	من شاء أن يصلي فليصل
١٠٩	عائشة	من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد
١٧٣	أبو ذر الغفاري	من قال دبر صلاة الفجر وهو ثانٍ رجله
١٧٨	أبو أمامة	من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة
٢٥٥	أبو سعيد الخدري	من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء
٢٦٨	أبو هريرة	من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل
٢١٢	عبد الله بن عمر	من لغا أو تخطى كانت له ظهراً
١٠٦	أنس بن مالك	من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة
١٤٨		من وصل صفًا وصله الله ومن قطع صفًا

(ن)

٨٠	عائشة	ناوليني الخمرة في المسجد قالت إني حائض
٢٢٩	أبو هريرة	نحن الآخرون ونحن السابقون يوم القيامة
٧٥	عبد الله بن عمر	نهى النبي ﷺ أن يقيم الرجل أخاه من مقعده

(هـ)

٢٢٢	عبد الرحمن بن أبي بكر	هل منكم أحد أطمع اليوم مسكيناً
-----	-----------------------	--------------------------------

(و)

٢٤٢		وَأَنْ يَمَسَّ طَبِيبًا إِنْ وَجَدَ
٢٤٠	جابر بن سليم	وَأَيَّاكَ وَالْإِسْبَالَ فَإِنَّهُ مِنَ الْمَخِيلَةِ
٤٤		وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَأَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ

(ي)

٥٨		يَا بَلَالُ أَرْحَنَّا بِالصَّلَاةِ
١٠٧	جبير بن مطعم	يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا
١٧٤	معاذ بن جبل	يَا مُعَاذُ وَاللَّهِ إِنِّي لِأُحِبُّكَ
١٧٧	يسيرة	يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ عَلَيْكُنَّ بِالتَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ
٢١٥	عائشة	يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي آيَةُ كَذَا وَكَذَا كُنْتُ
٢٨٦	عبد الله بن عباس	يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ وَالْمَرْأَةُ وَالْحَائِضُ



فهرس الآثار

طرف الأثر القائل الصفحة

(أ)

٩٩	الثوري والنخعي	إذا انصرفت فإن كان قريباً فاردد عليه وإلا
٤٨	أبو هريرة	إذا صلى أحدكم ثم جلس في مصلاه لم تزل
١٢٠	عبد الله بن مسعود	أربع من الجفاء أن يصلي الرجل إلى غير
١٢٧	أبو هريرة	أما هذا فقد عصى أبا القاسم
١٧٢	عبد الله بن عباس	أمره أن يسبح في أدبار الصلوات كلها
٢٤٦	صالح بن كيسان	إن أبا عبيدة خرج يوم الجمعة في بعض
١٩٨	نافع	أن ابن عمر كان يصلي والإمام بمنى أربعاً
١٩٨	الشعبي	أن ابن عمر كان إذا صلى بمكة يصلي ركعتين
١٣٣	عطاء	أن عطاء بن يسار كان إذا مر عليه بعض
١٨٨	علقمة ومسروق	أنه - ابن مسعود - دخل المسجد وقد صلوا
٢٦٥	ثعلبة بن أبي مالك	أنهم كانوا في زمان عمر بن الخطاب يصلون
٤٦	وكيع بن الجراح	اختلفت إليه قريباً من ستين ما رأيته يقضي
٢٤٦	عمر بن الخطاب	اخرج فإن الجمعة لا تحبس عن السفر

(ج)

١٨٨	جاء أنس إلى مسجد قد صلى فيه فأذن
-----	----------------------------------

(د)

١٢٠	قرة بن إياس	رآني عمر وأنا أصلي بين أسطوانتين فأخذ
١٢٤	يحيى بن أبي كثير	رأيت أنس بن مالك في المسجد الحرام قد
١٢٤	صالح بن كيسان	رأيت ابن عمر يصلي في الكعبة ولا يدع أحداً

طرف الأثر	القائل	راوي
رأيت رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ يجلسون	عطاء بن يسار	٨٠
(س)		
سألت ابن عباس كيف أصلي إذا كنت بمكة؟	موسى بن سلمة	١٩٨
سألت أنس بن مالك أكان النبي ﷺ يصلي في	أبو سلمة سعيد الأزدي	٨٦
(ص)		
صليت إلى جنب ابن عباس ففقت أصابعي	شعبة مولى ابن عباس	٧١
صليت مع أنس بن مالك يوم الجمعة فدفعنا	عبد الحميد بن محمود	١٤٠
(ف)		
فأذن معنا علي في أهل منى يوم النحر لا يحج	أبو هريرة	٨٣
فأريت الرجل يلزق منكبه بمنكب صاحبه	النعمان بن بشير	١٣٨
فنرى - والله أعلم - لكي ينفذ من ينصرف	ابن شهاب	٢٨٠
(ق)		
قبح الله هاتين اليدين لقد رأيت رسول الله ﷺ	عمارة بن رؤية	٢٦٢
قد عرفت من نفسي عجلة في صلاتي إذا	أحنف بن قيس	٤٥
قلت لجابر بن سمرة أكنت تجالس رسول الله ﷺ	سماك بن حرب	٢١٩
(ك)		
كان ابن الزبير يقول في دبر كل صلاة مكتوبة	أبو الزبير	١٧٣
كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي	نافع	٢٦٨
كان إذا رفع المطرقة فسمع النداء لم يردّها	ابن معين	٤٦
كان قيس بن أبي حازم يؤمنا فأقام المؤذن للصلاة	بيان	١١٠
كنا مع ابن عباس بمكة فقلت إنا إذا كنا معكم	موسى بن سلمة	١٩٨
كنا نبكر إلى الجمعة ثم نقبل	أنس بن مالك	٢٤٤
كنا نتقي هذا على عهد رسول الله ﷺ	أنس بن مالك	١٤٠
كنا ننهي أن نصف بين السواري على عهد	قرة	١٤٠

راويہ

القائل

طرف الأثر

٢٠٦	يزيد بن أبي عبيد	كنت آتي مع سلمة بن الأكوع فيصلني عند
١٧٧	عبد الله بن عباس	كنت أعرف انقضاء صلاة النبي ﷺ بالتكبير
٢٨٥	عائشة	كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي

(ج)

٢٤٦	الحسن البصري	لا بأس بالسفر يوم الجمعة ما لم يحضر
١٢٨	سعيد بن المسيب	لا يخرج من المسجد أحد بعد النداء إلا منافق
١١٩	أنس بن مالك	لقد رأيت أصحاب النبي ﷺ يتدرون السواري
٤٦	سليمان المقدسي	لم أصل الفريضة قط منفردًا إلا مرتين وكأني

(م)

٤٥	سعيد بن المسيب	ما أذن المؤذن منذ ثلاثين سنة إلا وأنا في
٤٥	عدي بن حاتم	ما أقيمت الصلاة منذ أسلمت إلا وأنا على
١٣٦	أنس بن مالك	ما أنكرت شيئًا إلا أنكم لا تقيمون الصفوف
٤٥	عدي بن حاتم	ما دخل وقت صلاة قط حتى أشتاق إليها
٤٥	سعيد بن المسيب	ما سمعت تأذينا في أهلي منذ ثلاثين سنة
٤٥	سعيد بن المسيب	ما فاتته صلاة الجماعة منذ أربعين سنة
٢٧٠	عثمان بن عفان	من أحب من أهل العوالي أن ينتظر الجمعة
٢٣١	عبد الله بن عباس	من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات فقد
١٣٢	سعيد بن المسيب	من جلس في المسجد فإنما يجالس ربه فما حقه
٨٨	أنس بن مالك	من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك
١٨١	عبد الله بن عباس	من صلى المكتوبة ثم بدا له أن يتطوع فليتكلم

(ن)

١٣٢	عبد الله بن عباس	نهى سبحانه عن اللغو فيها
-----	------------------	--------------------------



فهرس المصادر والمراجع^(١)

- ١ - إتحاف الإخوة بأحكام الصلاة إلى السترة، تأليف: فريح بن صالح البهلال، الطبعة الثانية.
- ٢ - الأجوبة النافعة للألباني.
- ٣ - أحاديث الجمعة، تأليف: عبد القدوس محمد نذير، الدار العلمية، الهند.
- ٤ - الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، طبعة كمال يوسف الحوت.
- ٥ - أحكام الأحكام لابن دقيق العيد بحاشية الصنعاني.
- ٦ - الإحكام فيما يختلف فيه الرجال والنساء من الأحكام، للدكتور أحمد العمري.
- ٧ - أحكام المساجد في الإسلام، للدكتور محمود بن حسين الحريري، دار الرفاعي بالرياض.
- ٨ - أحكام المساجد في الإسلام، للشيخ إبراهيم الخضيرى، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية في المملكة.
- ٩ - إحياء علوم الدين، للغزالي، دار المعرفة، بيروت.
- ١٠ - الاختيارات لابن تيمية، اختيار العلامة البعلبي.
- ١١ - الآداب الشرعية، لابن مفلح.
- ١٢ - الأذكار، للنووي، المكتبة الثقافية.
- ١٣ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني.
- ١٤ - أضواء البيان، للشنقيطي.
- ١٥ - إعلام الساجد بأحكام المساجد، للزركشي.
- ١٦ - إعلام الموقعين، لابن القيم، طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ١٧ - إغاثة اللهفان، لابن القيم، دار المعرفة، بيروت.
- ١٨ - اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية، تحقيق الدكتور ناصر العقل، الطبعة الأولى.

(١) ما أغفلت طبعته فهي معروفة مشهورة.

- ١٩ - الأم، للشافعي، دار الفكر.
- ٢٠ - الإنصاف، للمرداوي.
- ٢١ - الباحث على إنكار البدع والحوادث، لأبي شامة.
- ٢٢ - بدائع الفوائد، لابن القيم، دار الكتاب العربي.
- ٢٣ - بداية المجتهد، لابن رشد، دار الكتب الحديثة.
- ٢٤ - بهجة النفوس، لابن أبي جمرة.
- ٢٥ - بيان الوهم والإيهام، لابن القطان، دار طيبة.
- ٢٦ - التبيان في آداب حملة القرآن، للنووي.
- ٢٧ - تثقيف اللسان، لابن مكي الصقلي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٨ - تحذير الساجد من منع الصبيان من المساجد، لأبي حذيفة ابن محمد البرقاوي.
- ٢٩ - تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى، للمباركفوري، دار الفكر.
- ٣٠ - تحفة الراعي والساجد في أحكام المساجد، للجراعي الحنبلي، المكتب الإسلامي.
- ٣١ - ترتيب القاموس المحيط، للأستاذ: الطاهر أحمد الزاوي.
- ٣٢ - الترغيب والترهيب، للمنذري.
- ٣٣ - تفسير ابن كثير، طبعة الشعب في ثمانية أجزاء.
- ٣٤ - التلخيص الحبير، لابن حجر، مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٣٥ - تمام المنة، للألباني.
- ٣٦ - التمهيد، لابن عبد البر.
- ٣٧ - تهذيب التهذيب، لابن حجر، دار الفكر.
- ٣٨ - تيسير الكريم الرحمن، للشيخ عبد الرحمن السعدي.
- ٣٩ - جامع الترمذى، تحقيق: أحمد شاكر، وإتمام محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٤٠ - جامع الترمذى، تحقيق: بشار عواد.
- ٤١ - حاشية السندي على النسائي.
- ٤٢ - حجاب المرأة ولباسها في الصلاة، لشيخ الإسلام ابن تيمية، بتعليق الألباني.
- ٤٣ - دليل الفالحين، لابن علان.
- ٤٤ - ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب.
- ٤٥ - الروض المربع بحاشية ابن قاسم.
- ٤٦ - زاد المعاد، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط وشعيب الأرناؤوط.

- ٤٧ - **سبل السلام**، للصنعاني، طبعة جامعة الإمام.
- ٤٨ - **السلسلة الصحيحة**، للألباني.
- ٤٩ - **السلسلة الضعيفة**، للألباني.
- ٥٠ - **سنن ابن ماجه**، طبعة الحلبي.
- ٥١ - **سنن أبي داود**، طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ٥٢ - **سنن الدارمي**، تخريج عبد الله هاشم اليماني.
- ٥٣ - **السنن الكبرى**، للبيهقي.
- ٥٤ - **سنن النسائي**، طبعة أبو غدة.
- ٥٥ - **سير أعلام النبلاء**، للذهبي.
- ٥٦ - **شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد**، للسفاريني.
- ٥٧ - **شرح السنة**، للبغوي.
- ٥٨ - **شرح معاني الآثار**، للطحاوي.
- ٥٩ - **شرح المذهب**، للنووي، دار الفكر.
- ٦٠ - **شرح النووي على صحيح مسلم**، مراجعة خليل الميس.
- ٦١ - **الشرح الممتع**، للشيخ ابن عثيمين.
- ٦٢ - **صحيح ابن خزيمة**.
- ٦٣ - **صحيح البخاري**، ضبط وترقيم الدكتور مصطفى البُغا، وإليه الإحالة عند التخرير بذكر الرقم فقط، وقد أحيل إلى ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٦٤ - **صحيح الترمذي**، للألباني.
- ٦٥ - **صحيح مسلم**، طبعة محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٦٦ - **الصلاة والرياضة والبدن**، للدكتور عدنان الطرشة.
- ٦٧ - **طبقات ابن سعد**.
- ٦٨ - **العمارة في صدر الإسلام**، للكتور: كمال الدين سامح.
- ٦٩ - **عمدة القاري**، للعيني، طبعة الحلبي.
- ٧٠ - **عمل اليوم والليلة**، لابن السني، تعليق بشير عيون، مكتبة دار البيان.
- ٧١ - **عمل اليوم والليلة**، للنسائي، تحقيق فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة.
- ٧٢ - **عون المعبود**، للعظيم آبادي، المطبعة السلفية بالمدينة (وإليه الإحالة بذكر الجزء والصفحة).
- ٧٣ - **غذاء الألباب**، للسفاريني.
- ٧٤ - **الفتاوى السعدية**، لابن سعدي.

- ٧٥ - **فتاوى الكبرى**، لشيخ الإسلام ابن تيمية.
- ٧٦ - **فتح الباري**، ط. السلفية (وإليه الإحالة عند التخريج بذكر الجزء والصفحة).
- ٧٧ - **فتح الباري**، للحافظ ابن رجب.
- ٧٨ - **الفتح الرباني وشرحه بلوغ الأماني**، للساعاتي.
- ٧٩ - **فتح القدير**، للشوكاني، طبعة الحلبي.
- ٨٠ - **الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية**، لابن علان.
- ٨١ - **فضائل الجمعة**، تأليف: محمد ظاهر أسد الله، الناشر: مكتبة نزار الباز.
- ٨٢ - **في الصلاة صحة ووقاية**، للدكتور فارس علوان.
- ٨٣ - **القول التمام في أحكام المأموم**، للإمام الأقفهي، دار الحديث، القاهرة.
- ٨٤ - **كتاب الصلاة**، لابن القيم.
- ٨٥ - **كشف القناع عن متن الإقناع**، للبهوتي، مكتبة النصر الحديثة في الرياض.
- ٨٦ - **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- ٨٧ - **مجمع الزوائد**، للمهشمي.
- ٨٨ - **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**.
- ٨٩ - **مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين**.
- ٩٠ - **المحلى**، لابن حزم.
- ٩١ - **المدونة الكبرى**، للإمام مالك بن أنس، توزيع مكتبة الباز.
- ٩٢ - **مرويات دعاء ختم القرآن**، للشيخ بكر أبو زيد.
- ٩٣ - **مسائل الإمام أحمد رواية ابنه**.
- ٩٤ - **مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود**.
- ٩٥ - **المستدرک**، للحاكم.
- ٩٦ - **المساجد بين الاتباع والابتداع**، محمد القيسي.
- ٩٧ - **المسجد في الإسلام**، خير الدين وانلي.
- ٩٨ - **مسند الإمام أحمد**، تحقيق أحمد شاكر.
- ٩٩ - **مسند الإمام أحمد**، دار صادر (وإلى طبعة الأرناؤوط أحياناً).
- ١٠٠ - **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، للبوصيري.
- ١٠١ - **المصباح المنير**، للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
- ١٠٢ - **المصنف**، لابن أبي شيبة، الدار السلفية، الهند.
- ١٠٣ - **المصنف**، لعبد الرزاق.
- ١٠٤ - **معالم السنن**، للخطابي.

- ١٠٥ - المعجم الكبير، للطبراني.
- ١٠٦ - المغني، لابن قدامة، تحقيق: التركي والحلو.
- ١٠٧ - المتقى، للباجي.
- ١٠٨ - منحة العلام في شرح بلوغ المرام، للمؤلف، دار ابن الجوزي.
- ١٠٩ - الموطأ، للإمام مالك، طبعة محمد فؤاد عبد الباقي.
- ١١٠ - ميزان الاعتدال، للذهبي.
- ١١١ - نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، للحافظ ابن حجر، الطبعة الأولى، دار ابن كثير.
- ١١٢ - نصب الراية، للزيلعي، الطبعة الثانية.
- ١١٣ - النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير.
- ١١٤ - نيل الأوطار، للشوكاني، طبعة الحلبي.
- ١١٥ - الوابل الصيب، لابن القيم، تحقيق الأرناؤوط، مكتبة دار البيان.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
* مقدمة الطبعة الثالثة	٥
* مقدمة	٧
- تمهيد	١١
المطلب الأول: في تعريف المسجد وفضل بناءه	١١
المطلب الثاني: في وجوب صلاة الجماعة	١٩

الباب الأول

في أحكام حضور المسجد

الفصل الأول: في أحكام الخروج إلى المسجد	٢٩
الحكم الأول: الخروج في أحسن هيئة	٣١
الحكم الثاني: المبادرة بالحضور إلى المسجد	٤٣
فضائل المبادرة إلى المسجد	٤٦
الحكم الثالث: الدعاء عند الخروج إلى الصلاة	٥٩
الحكم الرابع: الذهاب إلى المسجد ماشياً	٦٢
الحكم الخامس: المشي بسكينة ووقار	٦٥
الحكم السادس: لا يشبك بين أصابعه	٧٠
الحكم السابع: في حضور الصبيان المساجد	٧٢
الحكم الثامن: في دخول الجنب والحائض المسجد	٧٩
الحكم التاسع: في حكم دخول الكافر المسجد	٨٢
الفصل الثاني: أحكام حضور المسجد	٨٥
الحكم الأول: تعاهد النعلين	٨٥
الحكم الثاني: تقديم اليمنى عند الدخول	٨٨

الحكم الثالث: الدعاء عند دخول المسجد	٨٩
الحكم الرابع: التقدم للصف الأول	٩١
المكان الفاصل في المسجد النبوي	٩٥
الحكم الخامس: السلام على من في المسجد	٩٨
الحكم السادس: صلاة تحية المسجد	١٠٢
الحكم السابع: الصلاة إلى ستره	١١٧
الستره في المسجد الحرام	١٢٣
الحكم الثامن: لا يخرج من المسجد بعد الأذان	١٢٧
الحكم التاسع: وظيفة الجالس في المسجد	١٣٠
الحكم العاشر: تسوية الصفوف وإتمامها	١٣٦
الحكم الحادي عشر: في صلاة المنفرد خلف الصف	١٤٤
الحكم الثاني عشر: الدخول مع الإمام على أي حال	١٥٠
الحكم الثالث عشر: ما تدرك به الجماعة	١٥٨
الحكم الرابع عشر: في صفة الصلاة	١٦٠
صفة صلاة المريض على الأرض أو على الكرسي	١٧٠
الحكم الخامس عشر: في الذكر بعد الصلاة	١٧٢
الحكم السادس عشر: في الفصل بين الفريضة والنافلة	١٨٠
الحكم السابع عشر: من دخل المسجد وقد فاتته الصلاة فوجد من يصلي معه	١٨٤
الحكم الثامن عشر: إقامة جماعة غير معتادة لمن فاتتهم الصلاة	١٨٦
الحكم التاسع عشر: من صلى ثم دخل مسجداً صلى معهم	١٩٢
الحكم العشرون: اختلاف نية الإمام والمأموم	١٩٥
الحكم الحادي والعشرون: إذا صلى المسافر خلف المقيم أتم	١٩٨
الحكم الثاني والعشرون: في تحجير المكان في المسجد	٢٠١
الحكم الثالث والعشرون: في هجر المسجد الذي يليه	٢٠٨
الحكم الرابع والعشرون: في إيذاء المصلين والتشويش عليهم	٢١١
الحكم الخامس والعشرون: في المسألة في المسجد	٢٢١
الحكم السادس والعشرون: في الأكل في المسجد	٢٢٤

الباب الثاني

في أحكام حضور الجمعة

- تمهيد: في فضل يوم الجمعة، والتحذير من التهاون بالصلاة ٢٢٩
- الفصل الأول: في أحكام الاستعداد للجمعة ٢٣٣
- الحكم الأول: غسل الجمعة ٢٣٣
- الحكم الثاني: حكم اللباس ٢٣٩
- الحكم الثالث: السواك للجمعة ٢٤١
- الحكم الرابع: الطيب يوم الجمعة ٢٤٢
- الحكم الخامس: المبادرة إلى حضور المسجد ٢٤٣
- الحكم السادس: المشي إلى الجمعة ٢٤٥
- الحكم السابع: في السفر يوم الجمعة ٢٤٦
- الفصل الثاني: في أحكام حضور مسجد الجمعة ٢٤٩
- الحكم الأول: الحذر من تخطي الرقاب وأذية الآخرين ٢٤٩
- الحكم الثاني: القرب من الإمام ٢٥٢
- الحكم الثالث: التنفل قبل دخول الإمام ٢٥٣
- الحكم الرابع: الاشتغال بالذكر وتلاوة القرآن ٢٥٥
- الحكم الخامس: الإنصات والاستماع للخطبة ٢٥٨
- الحكم السادس: لا يرفع يديه عند الدعاء في الخطبة ٢٦٢
- الحكم السابع: في تحية المسجد والإمام يخطب ٢٦٣
- الحكم الثامن: بم تدرك الجمعة؟ ٢٦٦
- الحكم التاسع: الصلاة بعد الجمعة ٢٦٨
- الحكم العاشر: إذا اجتمع العيد والجمعة ٢٧٠

الباب الثالث

في أحكام حضور المرأة المسجد

- الفصل الأول: في حكم حضور المرأة المسجد ٢٧٥
- الفصل الثاني: في شروط حضور المرأة المسجد ٢٧٨
- الفصل الثالث: في أهم الأحكام التي تنفرد بها المرأة عن الرجل في الصلاة ٢٨٢

الصفحة

الموضوع

٢٨٩.....	* الفهارس
٢٩١.....	- فهرس الآيات
٢٩٥.....	- فهرس الأحاديث
٣٠٧.....	- فهرس الآثار
٣١١.....	- فهرس المصادر والمراجع
٣١٧.....	- فهرس الموضوعات